الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٠
المعقودة يوم الأثنين
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم: السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (نائب الرئيس)

ثم: السيد كبير (بنغلاديش) (نائب الرئيس)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/468 و Add.1)

(ب) **مشروع قرار** (A/48/L.26)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أدعو ممثل السودان إلى عرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.26.

السيد التيناي (السودان):
شكرا سيدي الرئيس. إنه لمن دواعي الشرف أن أقوم نيابة عن المجموعة العربية بتقديم مشروع القرار A/48/L.26 **تحت البند ٢٧ حول "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية".**

يذكر السادة ممثلو الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن الجمعية العامة أطرت هذا التعاون بموجب قرارها ٢٤/٣٦ في عام ١٩٨١، الذي منحت بموجبه جامعة الدول العربية صفة المراقب، وأكدت على أهمية الترابط الوثيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من جهة وجامعة الدول العربية من جهة ثانية لدفع جهود الجامعة العربية لترقية أوجه النماء الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء ومؤسسات التعاون الدولي. كما طلب القرار المذكور من السيد الأمين العام للمنظمة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقوية أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والإداري بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ومنذ عام ١٩٨١ ظل هذا التعاون يطرد حول الأصعدة المذكورة ليتصل عند الدورة السابعة والأربعين المنصرمة حول تطبيق قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين والوضع في الشرق الأوسط بهدف بلوغ حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط. ولم يغفل القرار ترابط العمل بين أمانة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تنفيذ مقاصد الميثاق بكافة المناحي، فضلا عن متابعة قرارات اجتماع تونس في عام ١٩٨٣ ذات الارتباط الدولي، وأيضا عقد اجتماعات

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.60
21 December 1993

ARABIC

93-87229(A)

تنسيقية بين أمانة الجامعة العربية والأمم المتحدة بصفة سنوية.

التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة تم تأطيره وتحددت وجهته بالنسبة لمنطقة من العالم اتصفت بالحساسيات البالغة وتعرض ضمير العالم خلال تاريخه الحديث لامتحان عسير، ولأن مصداقية هذه المنظمة نفسها قد تعرضت لنفس الامتحان. وإذا كنا ننظر إلى المستقبل، فإنه لا بد من نبذ الماضي بسلبياته. هذا هو توجه الأمة العربية الخاص الذي يستند إلى ضرورة إقرار الحق ونبذ التعدي وتطبيق مبادئ الشرعية الدولية كاملة على النزاع العربي الاسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعلى أراضيه وإعادة كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى أصحابها.

إن العالم يتجه اليوم بخطى حثيثة نحو عصر التجمعات الإقليمية، وبالتالي نحو وحدة الهدف على المستويات الدولية لتحقيق سلم ثابت الأركان وتنمية متوازية. ولا بد في هذا الصدد من إشراك التجمعات الإقليمية لصنع المستقبل المشرق الذي نطمح إلى تحقيقه والذي ظل الميثاق يبشر به منذ توقيعه. ولكننا في نفس الوقت نجنح لسلم لا يجردنا من كرامتنا، لسلم لا يأخذ حقنا، ولسلم لا يجعل منا أمة مستضعفة في الأرض.

إن مشروع القرار A/48/L.26 حول التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، المعروض أمام الجمعية العامة اليوم، وعلى غير نسق قرار العام الماضي، يتصل مباشرة بتأطير هذا التعاون على الصعيدين الإداري والفني فقط. وقد تم استبعاد كافة الفقرات ذات المنحى السياسي، ليس لانتفاء أهميتها ولكن لاتصالها بمشروعات القرارات الأخرى ذات الصفة السياسية. ومن جهة ثانية فإن فقرات الديباجة من مشروع القرار المعروض الآن تؤكد على رغبة جامعة الدول العربية في تقوية وتطوير الروابط القائمة الآن مع الأمم المتحدة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والإدارية بهدف تقوية مبادئ ومقاصد الميثاق.

وترحب الديباجة أيضا بالاجتماع الذي تم في جنيف في شهر آب/أغسطس الماضي بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ووكالاتهما المتخصصة بمناسبة الذكرى العاشرة لأول اجتماع للتعاون بين المنظمتين.

أما فقرات منطوق مشروع القرار، فهي ترحب بتقرير الأمين العام، وتوصي باستمرار جهود جامعة الدول العربية لترقية التعاون متعدد الأطراف بين الدول العربية، وتطلب من جهاز الأمم المتحدة الاستمرار في تقديم الدعم في هذا الإطار. وهي تأخذ بعين الاعتبار نتائج وتوصيات اجتماع جنيف الذي سبقت الإشارة إليه وتعبر عن التقدير لجهود الأمين العام في متابعة تنفيذ توصيات الاجتماعات المشتركة بين الجامعة والأمانة العامة للأمم المتحدة في الأعوام السابقة.

وبصورة عامة، فإن مجمل فقرات المنطوق من مشروع القرار تدعو الى المزيد من التعاون والترابط بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والهيئات المتخصصة المنبثقة عنهما لبذل المزيد من الجهد لتحقيق المزيد من النتائج على أصعدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي أصعدة متعددة الجوانب والأغراض.

وبموجب فقرات المنطوق، والفقرة ١٠ منها على وجه الخصوص، تقرر الجمعية العامة عقد اجتماعات دورية كل سنتين بين أجهزة المنظمتين لمزيد من التنسيق والمتابعة في إطار الأنشطة التنموية في البلدان العربية، على أن يتم الاجتماع المقبل في عام ١٩٩٥.

وأخيرا تدعو هذه الفقرات إلى مزيد من الاتصال بين الأمينين العامين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وإلى أن تستمر الجمعية العامة في نظرها لأوجه التعاون بين المنظمتين.

إن الدول العربية، ممثلة في جامعة الدول العربية، تستشعر مسؤولياتها كاملة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المنطقة. وهي تدعو إلى تعاون جاد وبناء ومثمر مع كافة أعضاء الأسرة الدولية لبلوغ حل شامل وعادل ودائم ينهي نزاعا طال أمده وامتدت آثاره لتطول أجيالا متعاقبة.

إننا انطلاقا من هذه الروح ندعو إلى إجازة مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الموقرة بتوافق الآراء، كما يحدث بالنسبة لمشروعات القرارات الأخرى المتصلة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية

بموجب قرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠.

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية):

لما كانت هذه أول مناسبة تسنح لي للحديث أمام الجمعية العامة خلال هذه الدورة، اسمحوا لي بأن أتقدم لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد إنسانالي، بخالص التهاني وأطيب التمنيات بمناسبة انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة. إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع يعبر عن ثقة المجموعة الدولية في كفاءته السياسية بالإضافة إلى التقدير الكبير لبلده الصديق غيانا.

تحرص جامعة الدول العربية منذ نشأتها عام ١٩٤٥، وهو نفس العام الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة، على إرساء قواعد التعاون مع الأمم المتحدة. وتتابع الجامعة باهتمام كبير دورات الجمعية العامة وقراراتها منذ عام ١٩٥٠ حينما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية لحضور دورات الجمعية العامة بصفة مراقب، ثم تطور هذا التعاون عام ١٩٨١ عندما دعت الجمعية العامة جامعة الدول العربية إلى المشاركة كذلك في أعمال جميع الهيئات واللجان التابعة لها بالإضافة إلى أعمال الوكالات المتخصصة، كما طلبت حينئذ إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون بين المنظمتين على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية. هذا وقد عقد في حزيران/يونيه ١٩٨٣ اجتماع هام عالي المستوى في تونس بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتهما المتخصصة، أعقبه اجتماعان آخران في جنيف عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠، ونتج عن تلك الاجتماعات الاتفاق على التعاون في ستة قطاعات بين المنظمتين هي: السلم والأمن الدوليان؛ الأغذية والزراعة؛ القوى العاملة والتجارة والصناعة والبيئة؛ الشؤون الإجتماعية؛ التربية والعلوم والثقافة والإعلام؛ وأخيرا الاتصالات.

وعملا بقرار الجمعية العامة عام ١٩٨٣ السابق الإشارة إليه، وقّعت الأمانتان العامتان للمنظمتين على اتفاق آخر للتعاون بينهما عام ١٩٨٩. ونص ذلك الاتفاق على أن تعمل المنظمتان من أجل المزيد من التنسيق الفعال لتنفيذ العديد من برامجهما في المجالات التي تهم الجانبين وإجراء المشاورات وتبادل التمثيل فيما بينهما. وبالإضافة إلى هذا الاتفاق دخل إلى حيز النفاذ كذلك في مراحل لاحقة عدد كبير من اتفاقيات التعاون في مجالات مختلفة عقدت بين أجهزة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وبين منظماتهما المتخصصة.

هذا ولقد توج التعاون بين المنظمتين بالاجتماع الذي عقد في جنيف في آب/أغسطس الماضي، والذي حضره ممثلو الأمانتين العامتين ووكالاتهما المتخصصة، وأسفر عن المزيد من الترتيبات بشأن التعاون المستقبلي في مجالات عديدة أذكر منها، على سبيل المثال، السلم والأمن الدوليين، والتعاون الاقتصادي والمالي والتقني من أجل التنمية، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وإرساء قواعد تعاون أوثق بين برامج الوكالات المتخصصة للمنظمتين في مجالات عملها، وهو ما بينت تفاصيله الوثيقة A/48/468/Add.1.

ويؤكد الاتفاق الجديد على أن جامعة الدول العربية والأمم المتحدة شريكان في صياغة وتنفيذ المشاريع والأنشطة المتعلقة بتعزيز السلم والأمن والتنمية الاجتماعية والثقافية في العالم العربي والسعي معا للتنسيق ووضع خطط بعيدة المدى لدفع عجلة التعاون بين الجانبين.

يعيش العالم اليوم في ظل واقع سياسي دولي جديد حافل بمتغيرات عديدة في العلاقات الإقليمية والدولية نتج عنه زيادة مسؤوليات الأمم المتحدة في السعي لحل العديد من القضايا، خاصة القضايا المتعلقة بإقرار السلام والأمن الدوليين، التي ظهرت مؤخرا على الساحة الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، والتي تشكل للآن تهديدا خطيرا للسلم والأمن في العديد من المناطق في العالم.

وتتابع جامعة الدول العربية باهتمام بالغ الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام في سبيل إيجاد الحلول السلمية لهذه المشاكل وتود في هذا الشأن أن تؤكد على دوام حرصها على دعم دور المنظمة الدولية والتعاون معها بقدر ما يتاح لها من إمكانيات وبما يكفل إحلال السلم والأمن والاستقرار، خاصة في منطقتنا.

هذا ولقد سبق أن عبرت جامعة الدول العربية عن تقديرها وتأييدها للآراء والتوصيات التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة ضمن تقريره المعنون "خطة للسلام" خاصة ما تضمنته تلك الخطة بشأن التعاون مع الترتيبات والتنظيمات الإقليمية إعمالا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود في هذا الخصوص الإشادة بالتعاون والتشاور القائمين حاليا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، خاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية، بهدف التوصل الى حلول سلمية لبعض النزاعات في منطقتنا. وأخص بالذكر في هذا المجال التعاون القائم بين المنظمتين وبالتنسيق مع بعض المنظمات الإقليمية الأخرى بغية العمل معا على وقف النزاع الصومالي والسعي للتوفيق بين الفئات المتصارعة. ولقد شاركت جامعة الدول العربية في جميع الاجتماعات التي دعت اليها الأمم المتحدة في هذا الشأن بغية تنسيق تقديم التعاون للشعب الصومالي الشقيق ومساعدته على الخروج من محنته. كما أنها ستلبي دعوة للأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في الاجتماع القادم الذي سيعقد في هذا الشأن في نهاية الشهر الحالي في أديس أبابا.

لا تزال القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط تحتلان المنزلة الرئيسية في اهتمام جامعة الدول العربية. ولقد حث مجلس الجامعة في اجتماعه الأخير على ضرورة مواصلة المسيرة السلمية حتى يتحقق الهدف الذي تسعى اليه الجامعة بإرساء قواعد السلام الشامل والعادل والدائم المبني على الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وحتى يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، بغية أن نفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط تمكن شعوب المنطقة من العمل معا على تحقيق التنمية والتطور والازدهار.

وفي هذا الإطار، أصدر مجلس جامعة الدول العربية خلال دورته المائة في أيلول/سبتمبر الماضي بيانا اعتبر فيه اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي الأخير خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات الأخرى، وبما يضمن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

إن شعوب العالم أجمع تتطلع الى أن يكون دور الأمم المتحدة قائما على تأكيد احترام أحكام الميثاق والالتزام بمبادئه والدفاع عن حقوق كافة الدول وسيادتها على أراضيها واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات والدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد والتعامل مع الجميع بنفس المقاييس والمكاييل.

في الختام، أود أن اؤكد أن دعمنا للأمم المتحدة نابع من مدى التزامها بمبادئ الميثاق وأهدافه وقيمه النبيلة ومن رغبة الجامعة العربية - كمنظمة إقليمية - في مواصلة دعم وتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات حتى يحقق السلام العادل والشامل المستند لأحكام ومبادئ الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.26.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.26 (القرار ٢١/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون تعليل مواقفهم.

هل لي أن أذكر الجمعية العامة بأن تعليل المواقف محدود بـ ١٠ دقائق وأن الوفود يجب أن تعلل مواقفها من مقاعدها.

السيد يعقوب (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
انضم وفد اسرائيل الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعتمد توا لأننا ملتزمون بإحلال السلم مع جيراننا. ومما يشجعنا التوقيع الأخير على إعلان المبادئ بين اسرائيل والفلسطينيين، وجدول الأعمال المشترك المتفق عليه بين اسرائيل والأردن. ونأمل أن هذين الانفراجين سيمكناننا من تحقيق المزيد من التقدم في عملية السلام. وهدفنا هو التوقيع على معاهدات سلام رسمية مع كل من جيراننا.

والسلم والتعاون الاقتصادي يسيران يد بيد. ولا يمكن إقامة أحدهما دون الالتزام أيضا بالآخر. والروابط الاقتصادية التي تقوم على أسس من المساواة والمصلحة المتبادلة تشكل خطوة هامة في إقامة سلم دائم ووطيد بين البلدان. والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط ليس لمصلحة البلدان في المنطقة فحسب، بل أيضا لمصلحة المجتمع الدولي بأسره. ويوفر التعاون الاقتصادي الفرص للتنمية والاقليمية والنمو الاقتصادي ويساعد في فتح أبواب جديدة على الأسواق العالمية. ومجالات التعاون الإقليمي

تتضمن الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والسياحة والشؤون الصحية.

وبالنظر الى المزايا الهائلة للتعاون الاقتصادي، نود أن نعرب عن أسفنا لمواصلة جامعة الدول العربية تطبيق سياسة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المقاطعة بدأت بصورة رسمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥، قبل عامين ونصف عام من إنشاء دولة إسرائيل. والمقاطعة الاقتصادية تتعارض مع مبادئ عملية السلام وتؤخر المصالحة بين البلدان في المنطقة. ونحن ندعو جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء الى وضع حد لهذه السياسة والى إقامة روابط اقتصادية وسياسية طبيعية مع إسرائيل.

والقرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية هو أول قرارا يتعلق بالشرق الأوسط تعتمده الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والأربعين. ويسعدنا أن هذا القرار اعتمد بتوافق الآراء، ونتطلع الى اعتماد المزيد من القرارات بنفس هذا الإجراء. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي الملاحظة التالية: نحن نعتقد أن من الضروري ألا يكون المعيار في اعتماد القرارات بشأن الشرق الأوسط خلال هذه الدورة للجمعية العامة نفس المضمون والنبرة والعبارات المستخدمة في القرارات السابقة، بل أن يكون المعيار تعبيرا عن التطورات الإيجابية التي حدثت في إطار عملية السلام، وعن آمالنا في مستقبل أفضل لمنطقتنا. ونحن ندعو الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الى مساعدتنا على تحقيق هذا الهدف. وهذه التغيرات ستجعل القرارات التي تعتمد خلال هذه الدورة للجمعية العامة أكثر تمشيا مع الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط.

السيد شيرمان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تنضم الى توافق الآراء حول هذا القرار المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وكانت الولايات المتحدة قد انضمت الى توافق الآراء أثناء السنوات الثلاث الأولى التي عرض فيها مشروع قرار بشأن هذا الموضوع، أي من ١٩٨١ الى ١٩٨٣. إلا أنه من ١٩٨٤ الى ١٩٩٢ لم تتمكن الولايات المتحدة من الانضمام الى توافق الآراء لأسباب معروفة جدا، على الرغم من استمرارنا في تأييد ازدياد التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية.

ويسرنا أن مقدمي هذا القرار عدلوا لغة القرار. فهو الآن قرار تقني يركز على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية، مثل غيره من القرارات المماثلة. ولهذا انضممنا الى توافق الآراء. وتسعى الولايات المتحدة الى دعم عمل الجامعة العربية وتؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

كان اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء متمشيا مع الروح الجديدة للتقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، كما اتضح في التقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا. ونسلم جميعا بأن هناك قدرا كبيرا من العمل الشاق الذي يجب إنجازه لتنفيذ الاتفاقات التي وقعت وللتوصل الى اتفاقات أخرى بين الأطراف المعنية مباشرة تحقيقا لهدف إقرار السلم العادل والدائم والشامل بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وهناك إجراءات أخرى يمكن أن تساعد هذه العملية مساعدة كبيرة، مثل إزالة المقاطعة العربية التي عفا عليها الزمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
استمعنا الى آخر متكلم في تعليل التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إنهاء نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/409)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.20)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أدعو أولا ممثل بيرو ليعرض مشروع القرار A/48/L.20.

السيد غيين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/48/L.20، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية". وتشترك في تقديم المشروع ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو تعزيز التعاون وتوسيع نطاقه بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في وقت يجب فيه مواجهة مشاكل جديدة وإيجاد حلول تندمج فيها النظرة العالمية للأمم المتحدة والإسهامات المحددة التي يمكن أن تسهم بها الهيئات الإقليمية. وبالتالي، فإن مشروع القرار يهدف الى التنفيذ الحقيقي لمقاصد الأمم المتحدة في منطقتنا.

ولما كانت الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا تعطى الأولوية القصوى، وهذا جزء أساسي من منظمتنا، ولما كان من الضروري أن يكون هناك جدول أعمال جديد للتنمية يتناول تحديات المستقبل في فجر قرن جديد، فإننا نرى أن من المناسب أن نحسن ونعزز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومات الاقتصادية الإقليمية. إن الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي، التي تتميز بإعطاء طابع عالمي للأنشطة الاقتصادية، وزيادة الترابط، وتعزيز النطاقات الإقليمية، تشير حقا الى ضرورة بقاء المنظمة في طليعة الأحداث السياسية والاقتصادية.

والآليات الإقليمية، مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، بتركيزها المزدوج على التعاون الاقتصادي والتآلف الاقتصادي، يمكن أن تكون عنصرا جوهريا في تنسيق جهود المجتمع الدولي على نطاق عالمي مع تنفيذ التدابير المنبثقة عن هذه الجهود تنفيذا إقليميا.

إننا نلاحظ أن ميزانية الأمم المتحدة تتجه تدريجيا صوب أنشطة في مجالات حفظ السلام والدفاع عن الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. هذه الأمور لها أهمية قصوى، ونحن نؤيد مقاصدها السامية. لكن هناك اختلالا خطيرا في التوازن يتعلق بالتخفيض المستمر في الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتعاون، وتشجيع التجارة في إطار المنافسة الحرة، والتنمية المستدامة، وهي عناصر أساسية في الأساس الهيكلي للمشاكل العالمية. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة مفهوم التنمية الوقائية الذي عرضه علينا للنظر فيه المسؤول الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل بضعة أيام.

إننا نحتاج، في هذا المجال بالتحديد، الى الاستفادة من الوجود المنسق للمنظومات الاقتصادية الإقليمية في كل منطقة، بالقدرات والهياكل الأساسية المفيدة الموجودة لديها، وبالخبرات والمشروعات، وبالخبراء الذين يتوقون الى تشاطر الخبرات التي يمكن أن تتكامل تكاملا تاما مع أنشطة الأمم المتحدة. وهذا يؤدي الى تعزيز الفعالية. فالعالم الأكثر تخصصا يحتاج الى المزايا التنافسية التي يمكن أن تتيحها المنظومات الاقتصادية الإقليمية، مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

على الرغم من القيود المفروضة على عمليات التمويل الجديدة، يمكن أن نسعى الى تنفيذ مقترحات ابتكارية تبين الفرص المتاحة لبلداننا عن طريق زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وقد كان لنا في هذا المجال بعض الخبرة التي يجب متابعتها وتطويرها، مثل التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظومة الاقتصادية في مجال التعاون التقني بين البلدان النامية. وبفضل برنامج دعم المنظومة الاقتصادية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حصلت وفود أمريكا اللاتينية، علاوة على ذلك، على مساعدة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التابعة لجولة أوروغواي. وهناك إشارة الى الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام (A/48/409).

وفي هذا العام، وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بدأ مشروع إقليمي آخر، كما ورد في الفقرة ٤٦ من التقرير، للتعاون التقني بشأن التجارة الدولية والعلاقات التجارية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويساعد هذا المشروع الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية بمشاريع تتعلق بالتعاون التقني بشأن التجارة الدولية والعلاقات التجارية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في فترة ما بعد جولة أوروغواي.

وبالإضافة الى الأنشطة الجارية بالفعل، نرى أنه يجب أن نأخذ في الحسبان أفكارا يمكن أن تساعدنا وتمكننا من أن ننظر من جديد في مفهوم جدول أعمال حديث للتنمية سبق أن أدلى السيد سبيث، المسؤول الإداري الحالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببضع ملاحظات هامة بشأنه قبل أيام قليلة. ولدى المنظومة الاقتصادية دراسات ومقترحات بالفعل عن هذه المسألة، وقد جرى النظر فيها على أعلى المستويات الإقليمية، ويمكن دراستها الآن دراسة مفيدة للصالح العام.

ونعتقد أن الوقت قد حان لزيادة التعاون في المجالات التي تزداد أهمية بالنسبة لما ندافع عنه ونصبو إليه جميعا: التنمية البشرية المستدامة.

وتشير ديباجة مشروع القرار بصورة خاصة الى الأنشطة العديدة التي قامت بتنفيذها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع الهيئات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تنفيذ البرامج ذات الأولوية من جانب المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أجل التنمية الاقتصادية لبلدان منطقتنا.

وفي منطوق مشروع القرار تحيط الجمعية العامة علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام (A/48/409) وتحث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع وتعزيز أنشطتهما في مجال التنسيق والدعم مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وتحث أيضا الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على تكثيف تعاونها مع أنشطة هذه الوكالة الاقليمية. وبالاضافة الى ذلك، يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن يجريا تقييما لتنفيذ اتفاق التعاون الذي دخل حيز النفاذ حاليا، وأن يرفعا بعد ذلك مباشرة تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

إن مشروع القرار لا يتضمن شيئا خلافيا، وهو يعبر عن آمال بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن يتم توسيع وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ولذلك، فإن وفد بيرو، بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار، الذين يشكلون العضوية الكاملة في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، يأمل بأن يعتمد دون تصويت.

السيد أرياتو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):

في حقبة تتسم بالتغير العميق والمستمر على الساحة الدولية السياسية والاقتصادية، ما فتئت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تغذ السير في عملية تحديث واصلاح لم يسبق لها مثيل. فأخذت المنطقة الآن تصبح بكفاءة ونشاط جزءا في الاتجاهات العالمية الكبرى في الاقتصاد العالمي. ففي السنوات الأخيرة قامت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببذل جهود جديدة تماما تهدف الى التكامل والتعاون، وبأكثر الطرق تنوعا وابتكارا، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وأطر المشاركة فيما وراء الاقليم.

وفي هذا الإطار، أصبحت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية عاملا حفازا من أجل الوفاق والتعاون الاقليميين. فالعمل الذي تضطلع به الآن يعبر عن إرادة حكومات المنطقة في الاضطلاع بأنشطة مشتركة في مجالات ذات مصلحة مشتركة.

فمن خلال التحليل المتواصل تساهم المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في التقريب بين دولها الأعضاء وتشجع على الجمع بين المصالح والآليات من أجل التعاون.

إن التعاون بين منظماتنا هو مجرد وسيلة واحدة من عدة وسائل يجري بموجبها إنشاء آليات من أجل التعاون في مجال التنمية. وإن بند جدول الأعمال الذي ننظر فيه يدلنا على مدى الفائدة التي يمكن أن تسفر عنها هذه الجهود المشتركة.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره بشأن هذا البند، الذي يصف فيه الأنشطة العديدة والمتنامية التي تنفذها الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ونلاحظ بعين الرضى أن هذا التعاون قد توسع وتعمق في السنوات الأخيرة. وقائمة الوكالات ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في هذه الجهود تتضمن العديد ممن ترتبط ولايتها مباشرة بتشجيع وتعزيز التنمية.

إن التعاون الواسع والايجابي بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي له أهمية خاصة. وهنا أود أن أسلط الضوء على الاتفاقية الهادفة الى إنشاء مصرف للمشروعات الاجتماعية وشبكة للمعلومات والاتصالات لدعم مجموعة ما بين الوكالات الخاصة بالسياسات الاجتماعية المتكاملة بما في ذلك الإعداد للقمة العالمية المعنية بالتنمية الاجتماعية. والتعاون بين الهيئتين قد توسع الآن ليشمل مجالات أخرى ذات أهمية لبلداننا، مثل التمويل والتجارة.

وفي مجال التعاون التقني يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطرق عديدة في أنشطة الدعم والتعاون التي تضطلع بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لفائدة منطقتنا. ويجري العمل ضمن إطار

مشروع مشترك يتضمن مجالات مبتكرة من التعاون. ونؤكد مجددا في هذا الصدد بأننا سنواصل تعزيز التعاون في الكفاح ضد الفقر. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء تخفيض الموارد المالية المتاحة للتعاون التقني من أجل التنمية بصورة عامة وللمشاريع الأمريكية اللاتينية التي تنهض بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بصورة خاصة.

فمع مشاركة الوكالات المتخصصة في المنظومة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، قمنا في الشهور الأخيرة باستكشاف إمكانية التعاون في مجال الزراعة، وفي حالات كثيرة جعلنا ذلك حقيقة واقعة. وتوسعت الأنشطة في مجالات التنمية الرئيسية الأخرى، مثل العلوم والتكنولوجيا والبيئة والتعليم والصحة العامة، وذلك بفضل مشاركة وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ونرحب بوجه خاص بالتعاون المتزايد مع المؤسسات المالية الدولية.

مع قدوم القرن الحادي والعشرين، تتطلع منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي قدما بتفاؤل أكبر صوب المستقبل. فالاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي جرت في السنوات الأخيرة حسنت من آفاق التنمية في المنطقة. والجهود المماثلة لتلك التي تبذلها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظومة الأمم المتحدة هي مساهمة ايجابية.

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):

إن فنزويلا، بصفتها عضوا في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وبلدها المضيف، تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/48/L.20، الذي قدمه الممثل الدائم لبيرو.

إن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قدمت للدول الأعضاء فيها خدمات جلى منذ تأسيسها باتفاقية بنما لعام ١٩٧٥. وطوال عمر المنظومة تمكنت الدول الأعضاء من تعزيز علاقاتها المتبادلة وأنشطتها خارج المنطقة عن طريق مبادرات تتعلق بالمشاورات والتنسيق، فضلا عن التعاون داخل المنطقة. وهذه المبادرات استقيت في قسم كبير منها من المواقف المشتركة في العديد من المحافل الدولية، خصوصا هنا في الأمم المتحدة، وفي آليات للتعاون تعالج جوانب عديدة مختلفة من اقتصاداتنا. وكانت جهودنا مثمرة ومكنت منطقتنا من أن تكون مشاركا نشطا في الجهود التي تضطلع بها هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة من أجل توجيه التعاون الدولي لأغراض التنمية.

إن النتائج التي خلص إليها المؤتمر التاسع عشر للمجلس الأمريكي اللاتيني، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في كاراكاس، بينت حجم المسائل التي تهم منطقتنا والتي تربط المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالأمم المتحدة. ومن بين هذه المسائل، أود أن أسلط الضوء على الولاية الممنوحة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بغية التعاون في إعداد منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي للاشتراك في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العام الخامس لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ودورها في دعم البلدان الأعضاء في مجال التنمية والبيئة؛ وعملها في تقييم ومتابعة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لجولة أوروغواي؛ وجهودها لزيادة التنسيق فيما بين مشاريع الدمج المتنوعة داخل منطقتنا.

إن الروابط بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والأمم المتحدة هامة بوجه خاص في هذه المجالات، وكذلك الحال بالنسبة للدور الحاسم الذي يجب أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها في تقديم المساعدة الى محفلنا الاقليمي.

إن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية منظمة صغيرة، وهي مصممة أساسا لتكون منظمة فعالة. والدول الأعضاء بها تعتمد على تحليلاتها لتقودنا في اتخاذ مواقفنا في المجال الاقتصادي المتعدد الأطراف، وفي تعزيز جهودنا نحو تكامل واندماج اقتصاديين، وفي تعزيز حوار على مستوى رفيع بشأن موقف منطقتنا في الإطار الدولي. إن التعاون الدولي المستقر والكبير في المشروعات التي توصي بها الدول الأعضاء كان دائما ذا أهمية كبيرة. وفي هذا، اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور حاسم، كما فعلت هيئات عديدة أخرى في المنظومة، وهذا، في الحقيقة، معبر عنه في تقرير الأمين العام.

وبينما نشكر جميع هذه الوكالات لدعمها الفني ودعمها المالي لأنشطة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ندعوها الى تعزيزهما وتوسيع نطاقهما وتنويعهما. وإن النتائج التي تحققت حتى الآن تبرر هذا تماما، ولا يساورنا شك في أهميتهما بالنسبة لمستقبل

المنطقة.

إن الوفد الفنزويلي يسره أن يشارك في تبني مشروع القرار A/48/L.20 وهو واثق بأنه سيعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وفقا لقرار الجمعية العامة ٣/٣٥ المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن لمراقب المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

السيد دي روخاس (المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) (ترجمة شفوية عن الأسبانية):
نيابة عن الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، أود أن أشكر، مقدما، أعضاء الجمعية على مشروع القرار A/48/L.20 الذي ينوون اعتماده؛ وأود، بشكل خاص، أن أشكر وفود بيرو وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأخرى التي قدمته، والوفود الأخرى التي قدمت له تأييدها السخي.

نحن مقتنعون بأن تنفيذ القرار سيعزز، كما يقول النص نفسه، توسيع وتعميق التنسيق وأنشطة الدعم المتبادل بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ إن هناك بالفعل العديد من هذه الأنشطة، كما يتضح من تقرير الأمين العام (A/48/409). فمنذ التوقيع على الاتفاق الجديد بشأن التعاون بين الهيئتين منذ عامين ومنذ اتخاذ القرار ١٣/٤٧ - الذي يعاد تأكيده اليوم - شهدنا بالفعل، نموا قويا في التعاون والعمل المشترك، ليس فقط مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووحدات الأمانة العامة في نيويورك وجنيف، وإنما أيضا مع مختلف الهيئات والوكالات المتخصصة الأخرى في المنظومة ومنها، على سبيل المثال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) وهيئات أخرى واردة في تقرير الأمين العام.

لن أسرد مختلف أنشطة التعاون التي تمارسها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع هذه الهيئات لأنها موصوفة بالتفصيل في تقرير الأمين العام، ولكنني أود أن أبرز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سواء عن طريق مكتبه الاقليمي لأمريكا اللاتينية أو وحدته الخاصة للتعاون الفني بين البلدان النامية، لأن هناك إشارات محددة كثيرة الى المشاريع المشتركة بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجاري تنفيذها تتعلق بنفس المشاريع التي تسهل تنفيذ عدد كبير من هذه الأنشطة.

لقد عقدنا في الشهر الماضي في كاراكاس الدورة السنوية العادية التاسعة عشرة لمجلس أمريكا اللاتينية وهو الهيئة العليا للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وفي تلك الدورة اعتمدت المبادئ التوجيهية لبرنامج العمل للعام المقبل، جنبا الى جنب مع سلسلة من النتائج والمقررات والإعلانات بشأن مسائل تهم الأمم المتحدة ومدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وسيوزع تقرير دورة المجلس قريبا باعتباره وثيقة رسمية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعلق باختصار على بعض هذه الجوانب بغية تمكين الوفود الحاضرة من تقدير تنوع وثراء برنامج العمل الذي تضطلع به في الوقت الحاضر المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ وهذه لها علاقة بإثنتين من نقاط انطلاقها الرئيسية - وهما التنسيق والتعاون الاقليميان.

أولا، أود أن أذكر أن الدول الأعضاء في المنظومة وجدت في هذه الدورة لمجلس أمريكا اللاتينية لحظة مؤاتية لإصدار إعلان خاص بشأن الحالة في جمهورية هايتي، وأوصت بضرورة أن تحدد الأمانة الدائمة - بمجرد استعادة النظام الدستوري في هايتي - عناصر برنامج تعاون يمكن للمنظومة أن تقدمه الى هايتي بهدف التعاون بشأن تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لذلك البلد.

كما قرر المجلس، بشأن موضوعين يتسمان بالحاحية وأهمية خاصة بمنطقتنا، إصدار إعلانات تأييد سياسي مختصرة لنفاذ معاهدة رابطة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة. إيمانا بأن نفاذ تلك المعاهدة يجب أن يتيح فرصا جديدة أمام التجارة والتنمية في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي - وللاختتام الناجح، بنتائج كاملة ومتوازنة، لجولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. كما وردت أيضا إشارات تأييد لعملية التكامل الاقتصادي المتجددة في منطقة أمريكا الوسطى دون الاقليمية، جنبا الى جنب مع الاعراب عن الحاجة لمراعاة الوضع الخاص للبلدان الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي في العملية المستمرة الخاصة بتحرير التبادل

التجاري.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل نفسه، ينبغي ذكر ثلاث توصيات تقدم بها مجلس أمريكا اللاتينية، تتعلق بثلاثة موضوعات ذات أهمية خاصة بالنسبة لجدول أعمال الأمم المتحدة وهي: أولا، البيئة والتنمية، حيث يسعى المجلس الى ضمان توفر موقف منسق من جانب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛ وثانيا، فيما يتعلق بالمشاكل التي تنطوي عليها التنمية الاجتماعية في إطار عمليات التكيف وفي الاستعدادات للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ - التي أشار إليها ممثلون تكلموا قبلي - حيث يطلب من الأمانة الدائمة أن تجهد وتتعاون بشكل نشط مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في سبيل إعداد موقف المنطقة قبل انعقاد القمة؛ وثالثا، فيما يتصل بـ "خطة للتنمية" التي ذكرت أيضا، حيث يطلب من الأمانة الدائمة توفير الخلفية اللازمة لإجراء تحليل لرصيد المنطقة وآفاق العلاقات بين بلدانها مع مؤسسات "بريتون وودز" بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس تلك المؤسسات؛ وهذا جانب مركزي في القرار المتعلق بهذا الموضوع الذي قدم في العام الماضي.

وردت إشارات هامة أيضا الى موضوعات الديون الأجنبية والتمويل من أجل التنمية؛ والتجارة الدولية، والمفاوضات المتعددة الأطراف، والسياسة الصناعية والتكنولوجية، والملكية الفكرية، والعلاقات الاقتصادية مع البلدان والجماعات من خارج المنطقة؛ ووضع استراتيجيات عالمية لعمل اقتصادي خارجي للمنطقة في وجه التحديات والعمليات الجديدة الجارية في العالم.

وفيما يتصل بالموضوع الهام الخاص بتحويل عمليات التكامل الاقليمي ودون الاقليمي، أيد المجلس مبادرة قدمتها الأمانة الدائمة للقيام - بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومشروع البرنامج الاقليمي التابع للأونكتاد للتعاون الفني بشأن التجارة الدولية والعلاقات التجارية - بعقد اجتماع بين المسؤولين عن السياسة التجارية في الدول الـ ٢٧ الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وممثلين من مختلف عمليات ومشروعات التكامل الاقليمي القائمة، بغرض تبادل المعلومات والخبرات وتسهيل التناسق التدريجي لمختلف صكوك بلداننا بهدف تيسير إنشاء منطقة اقتصادية اقليمية مشتركة.

وأخيرا، اتخذت ثلاثة مقررات منفصلة بشأن الموضوعات الآتية: اعتراف الهيئات الدولية والكيانات الأخرى بالأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛ والتعاون الفني بشكل عام والتعاون بين البلدان النامية بشكل خاص، بما في ذلك مقرر بتنسيق الموقف الاقليمي مع إيلاء الاعتبار لدورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والحاجة الى زيادة الموارد المالية والفنية المتاحة للتعاون الدولي والموجهة الى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من مصادر ثنائية متعددة الأطراف على حد سواء.

وتمثل جميع هذه الأنشطة، إلى جانب الأنشطة الأخرى التي يجري الإعداد لها، خلفية للأهداف الرئيسية الخمسة التي وضعها الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أجل تحديد وتوجيه أنشطتها في السنوات المقبلة.

وهذه الأهداف هي: أولا، التكيف بطريقة أكبر مع الدينامية الدولية الجديدة ومع العمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في المنطقة؛ ثانيا، التركيز على البنود المحددة التي سيكون لها أثر تصاعدي على مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والصناعة والابتكار التكنولوجي، وعلى العلاقات مع البلدان من خارج المنطقة، والهيئات الاقتصادية الدولية؛ ثالثا، إقامة علاقة أفضل بين مختلف المناطق دون الإقليمية ومن خلال برامج المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في كل من تلك المناطق، ومن خلال تشجيع الأنشطة فيما بينها؛ رابعا،إقامة تنسيق وتعاون فعالين مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى للاستفادة على أفضل وجه من الامكانيات الكلية لمؤسساتها؛ خامسا، تطوير الأنشطة التي تتجاوز الارتباط المحصور بالحكومات وتوسيعها بإقامة أنشطة مع القطاعات الأخرى من المجتمع، ولا سيما قطاع الأعمال التجارية والعمال والبرلمانات والجامعات.

إننا واثقون من أن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تعرف كيف تواجه تحديات هذا العصر الجديد - وكيف تستجيب لرغبات دولها الأعضاء - وسيتعزز ذلك بالتأكيد من خلال زيادة التعاون مع بقية المجتمع الدولي، على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا سيما مع هذه المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.20. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.20 (القرار ٢٢/٤٨)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي

(أ) **تقرير الأمين العام** A/48/422 و Add.1)

(ب) **مشروع قرار** (A/48/L.27)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/48/L.27.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
باسم أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/48/L.27، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي". الهدف من مشروع القرار هذا هو زيادة تعزيز وتوثيق التعاون المثمر للغاية القائم بين هاتين المنظمتين.

لقد ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي، منذ إنشائها، ملتزمة التزاما عميقا بتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وبالتالي، من الضروري أن تواصل المنظمتان تعاونهما من أجل تعزيز أهدافهما المشتركة في الحفاظ على السلم والأمن والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن، أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، ما فتئنا على اقتناع بالحاجة المستمرة إلى زيادة التعاون بين منظمتنا والأمم المتحدة في سعينا من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. وإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على وعي بأن دور منظمتنا يدخل في الإطار العام لميثاق الأمم المتحدة.

إن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد صراحة التزامه بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية. كما يؤكد على تصميم أعضائه على الإسهام في تحقيق التقدم والحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم من خلال النهوض بالسلم والأمن العالميين.

وإن منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ تسترشد بروح النهوض بالأهداف المشتركة للأمم المتحدة، تقوم بجهود مستمرة لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون مع هذه الهيئة العالمية منذ أن حصلت على مركز المراقب في عام ١٩٧٥. وقد مثلت الأمم المتحدة في المؤتمرات الوزارية واجتماعات القمة التي عقدتها منظمة المؤتمر الاسلامي بممثلين خاصين للأمين العام، وبشخص الأمين العام نفسه كلما أمكن. إن جهود الأمين العام لتوسيع نطاق التعاون القائم بين منظمتينا تحظى بتقدير بالغ من جانب المجتمع الإسلامي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية).

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتناننا الخاص للسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على التقرير الممتاز الذي أحاله إلى الجمعية العامة بالوثيقتين A/48/422 و Add.1، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي. وكما يوضح التقرير، تواصل منظمة المؤتمر الاسلامي تدعيم تعاونها في عدد من الميادين مع الوكالات المتخصصة والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وقد أصدرت منظمة المؤتمر الاسلامي في كل اجتماعاتها، بما في ذلك مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية، العديد من القرارات بشأن قضايا عالمية هامة مثل نزع السلاح، والسلم والأمن الدوليين، وإنهاء الاستعمار، وحق تقرير المصير، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، سعيا منها إلى تحقيق مقاصد وأهداف ميثاقها واستكمالا لجهود الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذا الغرض، اتخذ المؤتمر أيضا عددا من المبادرات، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها. وتعبيرا عن الإسهام الملموس لمنظمة المؤتمر الاسلامي، أود أن أشير إلى أنها قررت في اجتماعها الوزاري

الاستثنائي، المعقود في إسلام آباد، في باكستان، في نيسان/ابريل ١٩٩٣، أن تعرض على الأمم المتحدة أكثر من ٠٠٠ ٢٠ جندي من جنود أعضائها لمهمات حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة. وبالمثل، ظلت منظمة المؤتمر الاسلامي في طليعة العمل على النهوض بقضية السلم وإنهاء الصراعات في كل أرجاء العالم.

إن مشروع القرار الذي أتشرف بعرضه اليوم مشابه للقرارات التي اعتمدت تحت هذا البند في الدورات السابقة للجمعية العامة. وهو يمثل رغبة الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في تحقيق مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة في سعينا المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية.

في الديباجة تؤكد الجمعية العامة اقتناعها بأن تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي يسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وتدرك الحاجة إلى إقامة تعاون أوثق بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة في تنفيذ المقترحات التي اعتمدت في الاجتماع التنسيقي لمراكز التنسيق التابعة للوكالات الرئيسية في المنظمتين.

وفي فقرات المنطوق، فإن الجمعية العامة، في جملة أمور، تعرب عن تقديرها للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لتعزيز التعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لخدمة المصالح المتبادلة للمنظمتين في الميادين السياسي والاقتصادي والثقافي. وتطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، تشجيع عقد اجتماعات قطاعية معنية بمجالات التعاون ذات الأولوية.

وبموجب مشروع القرار، تطلب الجمعية أيضا من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تواصلا التعاون في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية، والمشاكل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاقتصادية والتقنية. وتشجع الجمعية الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع نطاق التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي. وتطلب أن ينظم اجتماع عام لأمانتي المنظمتين والمؤسسات المتخصصة في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٤. وتحث الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، أطلب من أعضاء الجمعية تأييد مشروع القرار وتسهيل اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة المؤتمر الاسلامي.

السيد انساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني مرة أخرى أن أخاطب الجمعية العامة بشأن بند يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمة التي أمثلها، ألا وهو "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

وبالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في دورة الجمعية هذه، اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتقديم أحر تهانينا إلى سعادة السفير انسانالي على انتخابه للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة. إن انتخابه يعتبر اعترافا بخصاله الشخصية المعروفة، وبتجربته الواسعة وإشادة ببلده، غيانا. ويمكنني أن أطمئن الرئيس بأنه يستطيع أن يعتمد على التعاون الكامل من جانب منظمتي عندما يضطلع بمسؤولياته.

وأود في نفس الوقت أن أشيد بسعادة السيد غانيف، وزير خارجية بلغاريا السابق، الذي عمل بأسلوب ممتاز كرئيس للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، لا من أجل تقريره الممتاز المعروض علينا فحسب (A/48/422 و Add.1) ولكن أيضا من أجل إسهامه الملموس في فعالية هذه الهيئة العالمية وتسهيل أدائها لأعمالها. إن إنجازاته العديدة باسم السلم خلال فترة قصيرة من الوقت غنية عن البيان. نتمنى له كل نجاح في المستقبل ونؤكد له تعاوننا الكامل في الجهود التي بدأها في شكل تعاون خاص بين الأمم المتحدة ومنظمتنا فيما يتصل بمسائل معينة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ شقيقاتنا، المنظمات الدولية والحكومية الدولية والإقليمية على اعتماد أحكام القرارات الخاصة بالتعاون بين الأمم المتحدة وبينها بتوافق الآراء. إن اعتماد القرار الخاص بالتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بالإجماع يثير بهجة خاصة بالنسبة لنا. إن هذا في الواقع يعتبر علامة على روح جديدة من التقدم تسود في عملية السلم في الشرق الأوسط.

لقد حدد الأعضاء المؤسسون لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجلاء، منذ البداية، دور منظمتنا في إطار ميثاق الأمم المتحدة على نحو شامل. وإن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد تصميم دوله الأعضاء الـ ٥١ على تقديم إسهامات فعالة لإثراء الإنسانية وإحراز التقدم والحرية والعدالة في جميع أنحاء العالم بتعزيز السلم والأمن العالميين.

تستلهم منظمة المؤتمر الإسلامي بالرسالة النبيلة والأبدية للإسلام، وقد قامت على مبادئ السلم، والوئام، والتسامح، والمساواة والعدالة للجميع.

يؤكد ميثاق منظمتنا التزام دولنا الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة. وتتفق مفاهيم أعضاء منظمتنا، وجميعهم أعضاء أيضا في الأمم المتحدة، مع المفاهيم الخاصة بالغالبية العريضة لعضوية الأمم المتحدة بشأن القضايا الدولية الهامة. ومن الطبيعي تماما أن تعمل المنظمتان على نحو وثيق سويا من أجل تعزيز المثل والمبادئ والمقاصد التي تتشاطرانها.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، منذ تأسيسها، في عام ١٩٦٩، اعتمدت قرارات وإعلانات عديدة، سواء على مستوى القمة أو على مستوى اجتماعات وزراء الخارجية، تعالج المسائل التي تواجه العالم الإسلامي بالإضافة إلى التطورات العالمية الهامة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، والأقليات، وتصفية الاستعمار، والمسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تلقى التعاون بين المنظمتين دفعة هامة في عام ١٩٧٥، عندما منحت الأمم المتحدة منظمة المؤتمر الإسلامي مركز المراقب. وفي نهاية السبعينات، كان هناك شعور بأن التكامل المتزايد باستمرار بين المنظمتين ينبغي أن يعطي إطارا مؤسسيا يمكن بموجبه أن تجري الأمانتان والوكالات المتخصصة والهيئات والأجهزة التابعة للمنظمتين مشاورات منتظمة لاستعراض العمل الجاري ولدراسة إمكانيات توسيع مجالات تعاونهما وزيادة حجمها.

ومنذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٦/٣٥، في عام ١٩٨٠، الذي كان أول قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أبرمت عدة اتفاقات تعاون بين منظمتنا والوكالات المتخصصة والأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتعاون التقني من أجل التنمية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي كان مرضيا على نحو متبادل وهو يتطور بأسلوب ذي مغزى. ومنذ الاجتماع الأول، المعقود في عام ١٩٨٣، بين ممثلي أمانات منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة وممثلي منظومة الأمم المتحدة، قامت المنظمتان بتوسيع تعاونهما بشأن عدة مشاريع هامة في المجالات التسعة ذات الأولوية المحددة مسبقا في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد وصفت هذه الأنشطة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ومنذ عام ١٩٨٣، بذلت المنظمتان جهودا متضافرة في سعيهما المشترك من أجل إيجاد حلول للصراعات الإقليمية بالإضافة إلى الصراعات الدولية وللمشاكل المتصلة بالسلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، علاوة على مكافحة الإرهاب والعمل من أجل حماية حقوق الإنسان. ومن ثم يشكل عام ١٩٩٣ العام العاشر للتعاون النشيط بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، يستمر التعاون الميداني بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة المتصل بالحالة الصعبة القائمة في الصومال. كما أن منظمتنا تبذل قصارى جهدها لمساعدة الأمم المتحدة على حل الحالة المأساوية الراهنة في البوسنة والهرسك وفي جمهورية أذربيجان.

لقد عقدت المنظمتان، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٣/٤٦، اجتماعا قطاعيا بشأن "العلم والتكنولوجيا مع التركيز بصفة خاصة على التنمية" في دكا، بنغلاديش، من ١٩ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ونرحب بالاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت في

ذلك الاجتماع، والتي غطاها تقرير الأمين العام، ونقدر بصفة خاصة الإسهام القيم الذي قدمته المنظمات المشاركة ووكالات منظومة الأمم المتحدة في نجاح الاجتماع. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع العام التالي بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في جنيف في بداية السنة المقبلة.

وفي نفس الوقت، اسمحوا لي بأن أؤكد للجمعية أن منظمة المؤتمر الإسلامي تدرك تماما المصاعب المالية في كل من المنظمتين، ولهذا تأخذ عملية تعاوننا ذلك العامل بعين الاعتبار.

إن مشروع القرار المطروح على الجمعية في الوثيقة A/48/L.27 المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والذي عرضه بالتفصيل الممثل الدائم لباكستان، ممثل الرئيس الحالي لمؤتمر وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، يبين تصميم المنظمتين على مواصلة تعاونهما في ميادين عديدة.

وفي ضوء الحقيقة التي مفادها أن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار مالية إضافية، فإنني واثق من أن عضوية هذه المنظمة ستوافق عليه بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبلغ الجمعية بأن البت في مشروع القرار A/48/L.27، سيؤجل حتى صباح الأربعاء، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كبند أخير.

البند ٤٣ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/475 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.23)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل الجزائر ليعرض مشروع القرار A/48/L.23.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يسرني عظيم السرور أن أتكلم اليوم بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الأفريقية بشأن مسألة توليها الوفود التي أتكلم باسمها أهمية كبيرة.

أود بداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الذي يعد معلما جديدا في التطور الايجابي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

لقد وفرت الجمعية العامة متابعة وتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، من خلال الاعتماد المنتظم لقرارات محددة بشأن هذه المسألة، منذ عام ١٩٦٥. إلا أن هذه الممارسة لا يمكن أن تتحول إلى مجرد طقس من الطقوس، حيث أنها تعكس بوضوح المراحل المختلفة للتاريخ الأفريقي المعاصر، والمظاهر المختلفة للإجراءات متعددة الجوانب التي نظمت على مستوى القارة بمساعدة الأمم المتحدة. وأثبت الاطار المرجعي الهام المتمثل في إنهاء الاستعمار قيمته في العلاقات التعاونية بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهو ما يشكل حبلا سريا بالغ المتانة ودعما للتكامل المثمر بشكل خاص في الجهود الاقليمية والدولية من أجل تحقيق هدف مشترك.

وبناء عليه، وبإلقاء نظرة على تاريخ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية منذ بدايته، وفي ظل الظروف الراهنة، التي تتسم بتغير عميق في العلاقات الدولية، نرى أنه وسيلة لتعزيز المكاسب، وبناء تطلعات جديدة على أساس الخبرة المشتركة. وهكذا تتمكن منظمة عموم أفريقيا، وبمساعدة الأمم المتحدة، من تصدي لمتطلبات مصير القارة الواحد، وتسهم في مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع الدولي ككل.

وفي الوقت نفسه، وبينما يلقى الاهتمام المتجدد بالتعددية على عاتق الأمم المتحدة مهام تزداد عددا وتعقدا بصفة متواصلة، ويتسع نطاقها باستمرار، فإن النظر في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يندرج بشكل طبيعي في سياق المسألة الكبرى المتمثلة في الحاجة إلى تعزيز إطار التعاون الدولي من أجل السلم والتنمية العالميين من خلال شراكة فعالة بين الدول وبين المنظمات الحكومية العالمية والإقليمية.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار منظمة الوحدة الأفريقية، التي سجلت في ميثاقها منذ نشأتها ولاءها لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، شريكا ملائما على وجه الخصوص في مجال التعاون الفعال مع الأمم المتحدة، بهدف جعل القارة مثالا رائعا على منع الصراعات وتسويتها، والانتعاش والتكامل الاقتصاديين الاقليميين؛ في إطار النمو الاقتصادي العالمي.

ومما يسجل لصالح التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أنه أدى إلى نتائج قيمة. فبفضل المثابرة على هذا التعاون، التي تدفعه قدما نحو آفاق جديدة، تم إحراز تقدم كبير في العام الماضي. وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة يعطي نظرة شاملة عن مجالات التعاون المتنوعة والعديدة. إلا أنه، يشير أيضا إلى أوجه النقص والطائفة العريضة من المهام التي مازال يتعين إنجازها؛ ذلك أن مشاكل أفريقيا كثيرة جدا ومعقدة جدا.

كما تم تحقيق بعض النجاحات السياسية. فالتفكيك السلمي للفصل العنصري وانشاء آلية مؤسسية تفتح الطريق نحو الانتقال إلى جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية، مثال رائع على التعاون بين المنظمتين. إلا أن ذلك لا ينبغي أن يجعلنا ننسى عدم الاستقرار السياسي، واستمرار بؤر التوتر القديمة، وبروز أزمات جديدة، وجميعها تولد أوضاعا خطيرة تبرز هشاشة قارة تباطأت جهود الانعاش فيها بفعل التخريب الذي يلحقه بها الانسان أو الطبيعة. ولا يحتاج المرء لأن ينظر أبعد من سجل أفريقيا المحزن في مسألة أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين، لكي يقتنع بضرورة أن يولي المجتمع الدولي القارة الأفريقية اهتماما خاصا.

وفي هذه الظروف، ولكي يكون التعاون فعالا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فلا يجوز أن يقتصر، على مجرد المساعدة في الاستجابة للحالات والاحتياجات العاجلة وذات الأولوية، وإنما يجب أن يقدم أيضا رؤية للدور المستقبلي الذي ستضطلع به أفريقيا المستقرة والمزدهرة على المسرح الدولي.

إن افريقيا اليوم توجه طاقاتها نحو السلم والتنمية والديمقراطيـــة، ويتبين بوضـــوح، من خلال التجارب الديمقراطية المتكاثرة في طـــول القـــارة وعرضها، بوتيرة أملتها الظروف المحلية الخاصة؛ ومن خلال إبرام المعاهدة التي تنص على إنشاء المجموعـــة الاقتصادية الأفريقية ودخولها الوشيك حيز النفاذ؛ ومن خلال إنشاء رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، لآلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، إن البلدان الافريقية ومنظمتها القارية أخذت على عاتقها أن تكون سيدة مصيرها وأن تهيئ الظروف لبناء مستقبل أفضل. إلا أن الحقيقة لا تزال قائمة وهي أن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية وأوجه القصور فيها تعمل على إبطاء هذا الزخم.

وفي الواقع، وبالرغم من التضحيات الجسام التي قدمتها البلدان الأفريقية من خلال القيام باصلاحات اقتصادية جسورة، فإن الحالة في القارة مازالت هشة أكثر من أي وقت مضى. ومازال الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا يعوقان بصورة خطيرة بفعل التدهور المستمر في أسعار السلع الأساسية، والعبء الثقيل للديون الخارجية، والنقل السلبي للموارد المالية، وتقلص التدفقات المالية والاستثمارات المباشرة، ويضاعف من ذلك كله الآثار الضارة الناجمة عن كوارث طبيعية، مثل آفة التصحر والتخريب الناتج عن غزو الجراد.

وبالتالي يجب علينا أن نضاعف جهودنا، وأن نفعل كل ما بوسعنا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وإعطائه دفعة جديدة. إن خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل تدرج الانعاش الاقتصادي لأفريقيا، وعن حق، في قائمة الأولويات القصوى لعمل الأمم المتحدة. ونحن نرحب بهذا ونناشد جميع الأجهزة في منظومة الأمم المتحدة أن تعطي هذه الأولوية ما تستحقه من تفكير لدى وضع وصياغة وتنفيذ برامجها وأنشطتها الموجهة لصالح البلدان الأفريقية.

ومن الملائم هنا أن نؤكد مرة أخرى على الأهمية الخاصة التي ينبغي لنا جميعا أن نعلقها على التنفيذ الكامل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، باعتباره ميثاقا للتضامن يجب أن يساعد في وضع الأساس اللازم للتنمية المستدامة للقارة الأفريقية.

إن مشروع القرار A/48/L.23 المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الذي أتشرف بعرضه على هذه الجمعية العامة الموقرة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، نص يسعى إلى التعبير عن روح هذا التعاون وأهدافه. وهذا النص متأصل في تقليد درجنا عليه، ويبين التطورات التي حدثت طوال

السنة الماضية، ويعرض في نفس الوقت منظورا للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في المستقبل.

ويتثمل هدفه في الاحاطة علما بشواغل أفريقيا، وتحديد المسارات الرئيسية للتعاون الذي ينبغي للأمينين العامين للمنظمتين تنفيذه، وفيما يتجاوز هذه الصياغات، من الأهمية بمكان أن تنقل بصورة كاملة رسالة الأمل من أجل افريقيا، والاتساق المثمر في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وهي الرسالة التي حاولت إبرازها في هذا العرض لمشروع القرار، ونحن متأكدون من أن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

ونظرا لوجود مقترحات تتعلق بإدخال تعديلات على مشروع القرار، وهي تعديلات أشار إليها بعض شركائنا، وعلى أمل التوصل إلى توافق آراء حقيقي حول هذا النص، فإنني أطمع في رحابة صدركم، سيدي الرئيس، وقبولكم طلبي بارجاء البت في مشروع القرار A/48/L.23 حتي نتمكن من تقديم نص منقح له في وقت قريب جدا.

السيدة دولت حسن (مصر):

يسعد وفد بلادي، التي تتشرف برئاسة الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن يتحدث حول هذا البند الهام المدرج على جدول الأعمال والمعني بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

إن مصر، باعتبارها عضوا مؤسسا لكلتا المنظمتين، وانطلاقا من قناعتها بحيوية الدور الذي تلعبه المنظمتان، تعلق أهمية بالغة على تعزيز التعاون فيما بينهما وما يمكن أن يعكسه من آثار ايجابية لصالح ما تستهدفه كلتا المنظمتين من أهداف على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية وغيرها.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام المتضمن بالوثيقة A/46/475. ونرحب بما جاء به حول التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين المنظمتين على نحو ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٤٨/٤٧. كما استعرضنا بذات الاهتمام تقرير الأمين العام المتضمن بالوثيقة A/48/475/Add.1 حول مداولات وتوصيات الاجتماع التنسيقي بين أمانتي المنظمتين في نيويورك من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر الماضي لمتابعة القرارات والتوصيات التي كان قد انتهى إليها إجتماع الأمانتين السابق في أديس ابابا خلال نيسان/أبريل ١٩٩٢، ونود أن ننوه بكلا التقريرين، وبالجهود المستمرة لكل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية لتعزيز التعاون فيما بين المنظمتين.

وقد سعدنا بقرار أمانتي المنظمتين توسيع التعاون بينهما ليمتد إلى ما وراء التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي فيتجاوز إلى مجالات الدبلوماسية الوقائية، وصنع وحفظ وبناء السلام، والمساعدة على استكمال التحول الديمقراطي من خلال تسهيل ومراقبة الانتخابات. ويتأسس ترحيبنا بذلك على قناعتنا بالعلاقة الترابطية غير القابلة للانفصام بين قضايا تحقيق الأمن والسلم الدولي والاقليمي وقضايا تحقيق التنمية المستدامة. كما تابعنا باهتمام إعادة تأكيد الاجتماع التنسيقي لأمانتي المنظمتين لأهمية التعاون المشترك فيما بينهما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مثل متابعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، ونتائج مؤتمر داكار الدولي لمساعدة الأطفال الأفارقة ومشكلات اللاجئين والنازحين وما يتصل بها من مساعدات الإغاثة الإنسانية، فضلا عن التعاون في مجال البيئة والسكان.

إننا نرحب بما جاء في تقرير الأمين العام حول التعاون بين المنظمتين في مجال منع وادارة وحل لمنازعات الافريقية، على نحو ما تم من تعاون في جنوب افريقيا والصومال وليبريا ورواندا وغيرها. وإننا ندعو إلى تدعيم التعاون بين المنظمتين في هذا المجال، تحقيقا لما أشار إليه تقرير الأمين العام من ضرورة الاستفادة من التميز النسبي الذي تتمتع به منظمة الوحدة الأفريقية بالنظر إلى قربها من موقع النزاعات الافريقية، وإحاطتها بظروفها وملابساتها، ودرايتها بخلفياتها التاريخية والثقافية، فضلا عما تمثله منظمة الوحدة الافريقية من إرادة سياسية لتصدي الأفارقة لحل منازعاتهم بأنفسهم،

ما تقدم كان الدافع إلى إنشاء آلية منع وإدارة وحل المنازعات الافريقية في إطار منظمة الوحدة الافريقية، وفقا لما تضمنه إعلان القاهرة الصادر عن القمة الافريقية الأخيرة في حزيران/يونيه الماضي. وقد دعت مصر خلال ترؤس وزير خارجيتها الاجتماع الوزاري الأول للجهاز المركزي لهذه الآلية الافريقية، والذي عقد في أديس أبابا من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، إلى ضرورة اقامة تعاون وثيق بين

المنظمتين في هذا المجال، بالنظر إلى محدودية موارد منظمة الوحدة الافريقية من جهة، والخبرات التي تراكمت لدى الأمم المتحدة في مجال صنع وحفظ وبناء السلام من جهة أخرى. وإننا نغتنم هذه المناسبة كي نتوجه بنداء إلى الأمم المتحدة كي تشجع وتساند هذه الآلية الافريقية الوليدة.

كما نود الاعراب عن مساندتنا لما أوصى به اجتماع أمانتي المنظمتين من تحديث اتفاق التعاون المبرم فيما بينهما ليغطي التعاون في مجال منع وإدارة وحل المنازعات الافريقية، وكذا مساندتنا لما أوصى به الاجتماع لتعزيز هذا التعاون، مع تأكيدنا بوجه خاص لأهمية تقديم الأمم المتحدة المساعدة اللازمة لإنشاء نظام الانذار المبكر داخل منظمة الوحدة الافريقية، وتقديم المساعدة المالية والفنية لإعداد وتنفيذ برامج تدريبية لموظفي وكوادر منظمة الوحدة الافريقية في مجال تسوية المنازعات وبناء الثقة.

ونود الاشارة الى مجال آخر من المجالات المستحدثة للتعاون بين المنظمتين وهو مجال التعاون في تسهيل ومراقبة استكمال دول افريقيا للتحول الديمقراطي نحو التعددية الحزبية بما في ذلك مراقبة الانتخابات بناء على طلب تلك الدول وقد لاحظنا باهتمام ما جاء بتقرير الأمين العام من تلقي الأمم المتحدة ٢٧ طلبا افريقيا للمساعدة في إجراء ومراقبة الانتخابات وأن تلك الطلبات تمثل نحو ٨٠ في المائة من إجمالي ما تلقته المنظمة الدولية من هذه الطلبات خلال الفترة موضوع التقرير، وهو ما يشير الى جهود افريقيا الحثيثة لاستكمال التحول الديمقراطي. وقد شاركت منظمة الوحدة الافريقية جنبا الى جنب مع منظمة الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات المذكورة الأمر الذي يفتح الباب أمام التعاون فيما بينهما في هذا المجال. ونحن ندعو الأمم المتحدة الى تقديم المساعدة الفنية والمالية اللازمة لتدريب كوادر متخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية لتضطلع بهذا الدور الهام في الإشراف على الانتخابات الافريقية بناء على طلب دولها.

ويقترن الحديث عن المنازعات الافريقية واستكمال التحول الديمقراطي لدولها بالحديث عن مشكلات اللاجئين والنازحين الأفارقة، الذين بلغ عددهم قرابة ٦ ملايين، وما يتصل بها من تنسيق مساعدات الإغاثة الانسانية اللازمة لهم. ونود هنا أن ننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامج وصناديق أنشطتها التنفيذية في هذا المجال. كما نود التنويه بوجه خاص بالدور الذي تلعبه ادارة الشؤون الانسانية في تنسيق مساعدات الإغاثة لدول افريقيا في إطار قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. ونحن ندعو الى دعم التعاون بين المنظمتين في تنفيذ ما دعا اليه القرار المشار اليه على الساحة الافريقية، خاصة فيما يتصل بسرعة الاستجابة لاحتياجات الإغاثة في المراحل الأولى المبكرة من حالات الطوارئ، ورفع درجة استعداد الدول الافريقية ذاتها للتعامل مع الكوارث، واستكمال المسار الانتقالي من مرحلة الإغاثة الى مرحلتي إعادة التأهيل والتنمية. كما ندعو الى تعاون المنظمتين في تنسيق المساعدات للدول الافريقية المضيفة للاجئين والنازحين الأفارقة وفي تنفيذ العقد الدولي لتخفيف الكوارث الطبيعية على الساحة الافريقية وفي الإعداد لمشاركة دول افريقيا في مؤتمر يوكوهاما المقرر عقده في اليابان العام المقبل لمتابعة تنفيذ العقد المذكور.

إن الحاجة ماسة لتعزيز التعاون فيما بين المنظمتين في مجال دفع جهود افريقيا لتحقيق التنمية المستدامة وذلك بالنظر لتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتباطؤ معدلات النمو في افريقيا على نحو يفوق الأوضاع السائدة في باقي أرجاء العالم النامي. في الوقت الذي يشهد تنفيذ العديد من دول افريقيا لبرامج طموحة للإصلاح الاقتصادي الهيكلي تتطلب موارد طائلة لتمويلها ولاحتواء الآثار الاجتماعية القاسية المتولدة عنها.

لقد كان تفاقم هذه المشاكل وراء اعتماد الجمعية العامة لبرنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (UNRAAERD) الذي لم ينجح في الحيلولة دون أن تصبح الثمانينات حقبة ضائعة بالنسبة لافريقيا. وكان تعثر الجهد الدولي في التصدي لاستمرار تفاقم مشكلات افريقيا خلال الثمانينات حافزا على اعتماد الجمعية العامة لقرارها ١٥١/٤٦ المتضمن لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (UN-NADAF). وتناول البرنامج الجديد مختلف العناصر الهامة واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا مثل الاصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية ومشكلات البيئة والسكان والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والمديونية الخارجية والتدفقات المالية والسلع الأساسية وتنويع المنتجات الافريقية والتعاون والاندماج الاقليمي ودون الاقليمي وغيرها.

وقد تدارسنا التقارير الثلاثة المقدمة من الأمين العام حول التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الجديد

وذلك في إطار البند ٢٤ المدرج على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية. ويهمنا هنا أن نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في متابعة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات كما يهمنا أن نؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا في هذا المجال. وكذلك في مجال متابعة نتائج مؤتمر طوكيو للتنمية الافريقية الذي عقد في اليابان في الفترة من ٥ الى ٦ تشرين الأول/اكتوبر الماضي وفي إطار آلية المتابعة التي تضمنها إعلان طوكيو الصادر عن المؤتمر.

كما يعلق وفد مصر أهمية بالغة للتعاون بين المنظمتين في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويهمنا هنا أن نشيد بالجهد المبذول في هذا المجال من جانب منظمة الوحدة الافريقية من جهة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني من جهة أخرى. كما نود الإشادة بوجه خاص بالتعاون بين المنظمتين في إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة التصحر في الدول التي تعاني من الجفاف والتصحر خاصة في افريقيا والجهد الذي يبذله في هذا الشأن فريق الخبراء الأفارقة في إطار منظمة الوحدة الافريقية.

ويتصل اهتمامنا بقضايا التصحر وتدهور الأراضي في افريقيا بمشكلة أخرى هي استشراء الجراد بما له من آثار ضارة تتعلق بالبيئة والانتاج الزراعي والأمن الغذائي. ويهمنا هنا أن ننوه بالدور الذي تلعبه منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الافريقية دون الاقليمية لمواجهة هذه المشكلة. ونحن نغتنم هذه المناسبة لندعو الأمم المتحدة الى زيادة تعاونها ومساندتها المالية والفنية لمنظمة الوحدة الافريقية لمساعدة دول افريقيا على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نحو ما تضمنه تقرير الأمين العام من توصيات وبالتركيز على بناء قدرات الدول الافريقية الذاتية وتعبئة الموارد المالية الإضافية والجديدة اللازمة للتنفيذ.

إن الاقتصاد العالمي يشهد اتجاها متزايدا نحو الاندماج والتكتل. وقد صاغت افريقيا رؤيتها وآمالها في مجال الاندماج الاقليمي داخل إطار اتفاقية أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية والتي يستلزم تحقيقها الكثير من الجهد من جانب الدول الافريقية ذاتها مع مساندة المجتمع الدولي لهذا الجهد. ونحن نعلق أهمية كبيرة على التعاون بين منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الافريقية لتعبئة هذه المساندة الدولية المطلوبة وللتعريف بالاتفاقية على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والدولية ولتقديم الأمم المتحدة لمساعداتها الفنية في مجال وضع الأطر والبرامج والدراسات الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية وفقا لما تضمنته توصيات تقرير الأمين العام.

أخيرا وليس آخرا، نود الاشارة الى المؤتمر الدولي لمساعدة الأطفال الأفارقة الذي عقد في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي بالتعاون بين منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الافريقية، والى الوثيقتين الهامتين الصادرتين عنه، وهما "توافق آراء داكار" و "خطة العمل" الخاصة بتنفيذه، اللتان تم اعتمادهما خلال قمة منظمة الوحدة الافريقية الأخيرة في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي.

وإننا نساند التوصيات الواردة بتقرير الأمين العام حول تعاون المنظمتين للإسراع بتنفيذ نتائج مؤتمر داكار، خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الصحية والتعليمية، وما يتصل منها بمكافحة المخدرات ورعاية الأطفال المعوقين والمتخلفين عقليا.

لقد أصبحنا على مشارف القرن الحادي والعشرين، وباتت أمامنا سنوات قليلة يتعين على المجتمع الدولي خلالها أن يأخذ بيد افريقيا حتى تخطو مع باقي القارات الى أعتاب القرن القادم. وإن التعاون بين منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الافريقية يمكن أن يلعب دورا هاما في تعبئة المساندة المطلوبة من المجتمع الدولي تحقيقا لذلك. ومصر، من واقع رئاستها للدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية، توجه نداء الى منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة وبرامج وصناديق أنشطتها التنفيذية كي تعزز من تعاونها مع منظمة الوحدة الافريقية وكي تحقق مزيدا من إشراكها في النشاطات التي تمارسها على الساحة الافريقية. كما ندعو الى استمرار الاجتماعات التنسيقية بين أمانتي المنظمتين، مع عقد اجتماعات قطاعية حول المسائل ذات الأولوية الخاصة في مجالات التعاون بين المنظمتين.

ونود أن نختتم بتوجيه الدعوة الى اعتماد مشروع القرار (A/48/L.23) المقدم من مجموعة الدول

الافريقية حول التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بتوافق الآراء.

السيد ممبنغيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسعدني أيما سعادة أن أشارك في المناقشة حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب للأمين العام عن عظيم تقديرنا للتقريرن المعروضين علينا بشأن هذا الموضوع.

وهذه المناقشة إنما جاءت في وقتها. حيث إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية - وهو ما يمثل عملية بدأت قبل ٣٠ سنة تقريبا - إتسع اتساعا شاسع النطاق. والأمم المتحدة تتعاون تعاونا وثيقا مع منظمة الوحدة الافريقية في مجالات تقديم المساعدة للاجئين، والقضاء على الاستعمار في القارة الافريقية، بما في ذلك في بلدي، زمبابوي - وفي الجهود صوب استئصال شأفة التمييز العنصري والعنصرية والفصل العنصري في هذه القارة.

والأمم المتحدة تدعم أيضا الجهود التي تبذل في القارة من أجل النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الافريقية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي. ومثلما توضح التقارير المعروضة على الجمعية العامة، فإن أغلبية الوكالات التنفيذية وكذلك الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، لا تزال تضطلع بأنشطة قيمة في القارة على الصعيدين الوطني والاقليمي.

كان العام الماضي، بصورة عامة، عام أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية مرهقة وحادة في افريقيا. ففي شرق القارة وجنوبها اجتاحت المنطقة موجة جفاف متواصلة لا يذكر لها مثيل في حياتنا، أدت في جملة أمور، الى انخفاض محصول الحبوب بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ و ٧٠ في المائة في مختلف البلدان في المنطقة. ومازال عدم الأمن والصراع الأهلي منتشرين في العديد من المناطق بهذه القارة، وهناك قتال بمختلف درجات الحدة يدور في بلدان مثل أنغولا، وليبريا، والصومال، والسودان، وبوروندي. وثمة نقص حاد في الأغذية بين الملايين من اللاجئين والمتضررين من الجفاف والمشردين في ملاوي، وكينيا، وموزامبيق، وأنغولا، وليبريا، ورواندا، وسيراليون، واثيوبيا، والسودان.

والجسامة المتزايدة لمشكلة اللاجئين في افريقيا تمثل أحد التحديات الأكثر صعوبة التي تواجهها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة اليوم. ولئن كان عدد اللاجئين في ١٩٩٠ في افريقيا ٥,٧ مليون نفس، فإن العدد يقدر اليوم بـ ٦ ملايين - وهو ما يمثل ٣٠ في المائة من عدد اللاجئين في العالم. ونود أن نعرب لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن تقديرنا إزاء الجهود التي يبذلها، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، للتخفيف من حدة محنة اللاجئين في افريقيا. وفضلا عن ذلك، نأمل في سرعة استكمال الاستعراض الذي بوشر به في حزيران/يونيه ١٩٩٣، خلال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، من أجل استكمال بعض أحكام اتفاق التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لمواجهة التحديات الجديدة التي يمثلها اللاجئون والمشردون في التسعينات وما بعدها.

عندما خاطب فخامة رئيس جمهورية زمبابوي، الرفيق روبرت جبريل موغابي، الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام، رحب باقتراح الأمين العام - الوارد في تقريره "خطة للسلام" - بشأن التعاون بين الأم المتحدة ولامنظمات الاقليمية في حسم الصراعات، وصنع السلم، وبناء السلم. وإدراكا من رؤساء دولنا أو حكوماتنا لحقيقة أن مسؤولية اتخاذ مبادرة لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها في قارتنا تقع على عاتق الافريقيين ذاتهم، قرروا، خلال اجتماع قمتهم الثلاثين، المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه هذا العام، إنشاء آلية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحسمها.

ويسعدنا أن نوضح أنه رغم القيود المالية الحادة، أنشأت منظمة الوحدة الافريقية صندوقا خاصا لدعم أنشطتها في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها. بل يسعدنا أن نلاحظ، أنه بغية تشغيل هذه الآلية، عقد الجهاز المركزي للمنظمة اجتماعه الوزاري الافتتاحي في أديس أبابا في الأسبوع الماضي خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ونأمل أن تدعم الأمم المتحدة على نحو كامل آلية منظمة الوحدة الافريقية، اقتناعا منا بأن جهود المنظمتين تكميلية ولا يوجد تعارض بينها.

وفي الوقت الذي أتكلم فيه عن إنشاء آلية لحسم الصراعات في افريقيا، تضطلع منظمة الوحدة الافريقية بدور متزايد الأهمية في عمليات الأمم المتحدة في افريقيا في مجال صنع السلم وحفظ السلم. وقد بدأت منظمة الوحدة الافريقية جهودا لحفظ السلم

واستكملت جهود الأمم المتحدة - وبخاصة مؤخرا في جنوب افريقيا، والصومال، ورواندا. واضطلعت منظمة الوحدة الافريقية ببعثات سلام في الكونغو، وأنغولا، وليبريا، وبوروندي. ونأمل أن يجري حسم هذه الصراعات على وجه السرعة بفضل المزيد من التعاون المتضافر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤيد التوصيات الصادرة عن الاجتماع بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، المعقودة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ - وبخاصة التوصيات المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية، وبصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم لما بعد الصراع. ونود أيضا أن نثني على الأمينين العامين للمنظمتين لاضطلاعهما بمشاورات بصورة منتظمة بهدف منع نشوب الصراعات وحسمها في افريقيا.

نحن، من القارة الافريقية، ندرك إدراكا تاما الحاجة الى تحقيق تنمية مستدامة ونمو عن طريق الاعتماد على النفس والتكامل. وكما تشير "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣" بحق، فإن الزعماء الأفارقة:

> "[جددوا] التزامهم بالاستراتيجيات والتدابير الكفيلة بتعجيل التكامل الاقتصادي". (E/1993/60، ص ١٨١)

وهذه التدابير تتضمن الانتاج والتنسيق المؤسسي والهيكلي بين الدول المتجاورة، والتكامل السوقي عن طريق تحرير التبادل التجاري وترتيبات المدفوعات المبسطة وتحويل العملة.

وبالتالي، عندما تجمعنا نحن في الجنوب الافريقي في شكل المجتمع الانمائي للجنوب الافريقي في شهر آب/اغسطس ١٩٩٢، كان في مقدمة أهدافنا تحقيق تعاون وتكامل اقتصاديين أكثر عمقا، على أساس من الإنصاف والفائدة المتبادلة، يقومان على الاستثمار والتجارة عبر الحدود والتحريك الأكثر تحررا لعوامل الانتاج والسلع والخدمات ورأس المال والعمالة عبر الحدود الوطنية. ونحن نأمل في تحقيق التكامل بين استراتيجياتنا وبرامجنا الوطنية والاقليمية. ولذلك فإن المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي - جنبا الى جنب مع منظمات اقتصادية اقليمية أخرى، مثل منطقة التجارة التفضيلية لافريقيا الشرقية وافريقيا الجنوبية، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا واتحاد المغرب العربي - إنما تعد واحدة من لبنات هدف القارة النهائي: الاتحاد الاقتصادي الافريقي. ونحن نأمل في مواصلة التمتع بالدعم الملموس من المجتمع الدولي والأمم المتحدة في جهودنا.

قبل اسبوعين فقط قامت الجمعية باستعراض أولي لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وانتهز وفد بلادي الفرصة في ذلك الوقت للإعراب عن تقديره للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، ومختلف هيئات وأجهزة المنظمة لجهودها في العمل على كفالة قيام البرنامج الجديد على أسس واثقة وقوية. إلا أننا يجب أن نؤكد مرة أخرى الآن، كما فعلنا في ذلك الوقت، أن المجتمع الدولي لم يقم بالقدر الكافي في دعمه لبرنامج العمل الجديد. ولكي يحقق البرنامج الجديد أهدافه، فإن افريقيا تتطلب الدعم الدولي الذي يتناسب مع جهودها - الدعم - بين أمور أخرى، المتعلق بزيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع حل شامل ودائم لعبء المديونية القاهر الواقع على القارة، وتهيئة مناخ خارجي محسن، وبخاصة فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية والوصول الى السوق الدولية.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالتذكير بكلمات الأمين العام عندما خاطب فريق الشخصيات الرفيعة المستوى بشأن التنمية الافريقية يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في جنيف:

> "إن افريقيا ومواردها، ونخص بالذكر مواردها الانسانية، لها إمكانية هائلة. إن انتهاء الحرب الباردة يتيح لنا أن نفكر من جديد: أن تلتزم مرة أخرى بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، ونعيد تقييم نهجنا". (النشرة الصحفية SG/CM/4887، ص ٢)

ويحدونا أمل وطيد بأن يزيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية دعم هذا الالتزام الجديد.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن كون الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتعاون الاقليمي أمر ظهر بوضوح على نطاق واسع. ويكفي أن

نذكر بأن البيت الأوروبي نما في ٤٠ عاما من ست دول الى اثنتي عشرة دولة، من مجموعة للفحم والصلب الى اتحاد دخل حيز النفاذ الرسمي يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وعن طريق اتفاقات عديدة متنوعة، يرتبط الاتحاد الأوروبي بروابط سياسية واقتصادية مع جميع مناطق العالم تقريبا، وبشكل أكثر تحديدا، فيما يتعلق بعلاقاتنا مع منظمة الوحدة الافريقية، اتيحت للاتحاد الأوروبي الفرصة للاجتماع بالأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية السيد سليم أحمد سليم، ولإجراء حوار هام معه في شهر حزيران/يونيه الماضي في كوبنهاغن.

لذلك، لا يسعنا إلا أن نثني على جهود منظمة الوحدة الافريقية التي، بينما تواصل عملها في تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي لأعضائها، تحاول أيضا أن تزيد التعاون بينها. وهذا التعاون، الذي يتمشى مع خطة الأمين العام للسلام يستحق دعم الأمم المتحدة الكامل. إنه يدل على المبدأ، الذي نؤيده، بأن البلدان المشتركة بشكل أكثر مباشرة تعد في أفضل وضع لإيجاد حل لمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ووفقا لذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بقيام منظمة الوحدة الافريقية في شهر حزيران/يونيه الماضي في القاهرة بإنشاء آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها في افريقيا ولقد ارتكز ذلك القرار على إدراك واضح انعكس في إعلان رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي جاء فيه:

"لعل أكبر عامل داخلي واحد ساهم في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في القارة هو النزاعات بين وداخل بلداننا". (A/48/322، ص ١٠٧، AHG/DECL.3XXIX/Rev.1، الفقرة ٩)

وفي إطار هذه الآلية تنوي منظمة الوحدة الافريقية تنسيق أنشطتها مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية والدول المجاورة لها بينما تلجأ - عند الضرورة - الى مساعدة الأمم المتحدة أيضا.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بهذا النهج المزدوج ويؤيده: التنسيق الداخلي والتعاون مع الأمم المتحدة. وإننا نعتقد أن هذا في كثير من الأحيان هو أفضل طريق لضمان السلم والأمن الاقليميين.

إن هذا النهج المزدوج طبق بالفعل في رواندا، مرتبا نتائج مشجعة. والاتحاد الأوروبي يرحب بإبرام اتفاق أروشا، الذي من شأنه أن يؤدي الى انتخابات حرة في رواندا. ونحيي الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي يبذلها الوسيط التنزاني والأنشطة التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة. ونأمل أن توزع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا دون تأخير وأن تتمكن من المساعدة على تهيئة مناخ ثقة بين الأطراف الرواندية، وهو أمر لا غنى عنه لإقامة سلام عادل ودائم في ذلك البلد.

وفي أجزاء أخرى من افريقيا، بذل المجتمع الدولي جهودا عظيمة لحفظ السلام، فالأمم المتحدة، بالإضافة الى رواندا، موجودة في الصحراء الغربية، وليبريا، والصومال، وموزامبيق، وأنغولا، وجنوب افريقيا ونحو نصف عمليات حفظ السلام التي قررها مجلس الأمن موجودة في افريقيا. ولسوء الحظ، بينما يبدو بعض هذه العمليات على الطريق الصحيح، فإن النتائج المحققة في عمليات أخرى حتى الآن لم ترق الى مستوى آمالنا.

في الصحراء الغربية نذكر بتأييدنا لخطة التسوية بإجراء استفتاء على تقرير المصير تنظمه وتشرف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية. ونجدد ندائنا للأطراف للتعاون بشكل كامل مع الأمين العام وممثله الخاص والامتناع عن أية أعمال قد تعرقل التنفيذ السريع للخطة.

وفي أنغولا، فإن رفض يونيتا قبول نتيجة انتخابات شهد لها بشكل عام بأنها حرة ومنصفة، أقحم ذلك البلد في عنف واسع الانتشار مرة أخرى. والاتحاد الأوروبي يأمل أن تؤدي محادثات لوساكا التي بدأها الممثل الخاص للأمين العام الى حل سريع للأزمة الأنغولية عن طريق مفاوضات تجري في إطار "اتفاقات السلم" مع الاحترام التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي موزامبيق، وبعد بداية صعبة، تلقى تنفيذ اتفاق السلم العام، الموقع في روما في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢، زخما جديدا عندما قام الأمين العام بزيارة مابوتو، كما يتبين بوضوح من آخر تقرير للأمين العام حول هذا الموضوع. ويحدونا أمل صادق في أن يمتثل بدقة للاتفاقات الهامة التي أبرمت في تلك المناسبة بين الرئيس تشيسانو ورئيس حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، السيد دلاكاما، والتي تشمل مسائل مثل وضع جدول زمني جديد، وخاصة فيما يتعلق

بتسريح الجنود والعملية الانتخابية. وبالاضافة الى ذلك، يجب التقيد بشكل كامل بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن في قراره ٨٢٢ (١٩٩٣) للمساعدة في ضمان نجاح عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

وفي ليبريا، نحث جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق كوتونو بحذافيره، وعلى المشاركة، بالشروط التي ينص عليها، في المؤسسات الانتقالية التي ستتولى إدارة البلاد لحين الانتخابات.

وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام الأخير عن الصومال، والذي يبين بوضوح أن الصومال، على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في كثير من المجالات، وفي معظم أنحاء البلاد، يقف الآن عند مفترق الطرق. ويحدونا الأمل بأن يؤدي الأهمية المتزايدة المولاة للعملية السياسية، ولإنشاء المجالس المحلية والاقليمية، وإنشاء قوة شرطة محلية، الى النهوض بعملية المصالحة والانتعاش المتفق عليها في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من هذا العام. ولكن المصالحة الوطنية الحقيقية يجب أن تشمل تجريد الفصائل من السلاح؛ وإلا فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الصومال ستتعرض للفشل بصورة خطيرة. وإننا نؤكد من جديد على أن الشعب الصومالي ذاته هو، في نهاية المطاف، المسؤول عن مستقبله. ويتعين عليه أن يبدي الإرادة السياسية اللازمة لحسم الأزمة الصومالية. وفي هذا الصدد، من شأن المؤتمر الذي سيبدأ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا، أن يتيح للصوماليين فرصة لإعادة تنشيط العملية السياسية التي يؤيدها المجتمع الدولي بقوة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبير (بنغلاديش).

وفي جنوب افريقيا، نرحب ترحيبا حارا بالخاتمة الناجحة للمفاوضات المتعددة الأحزاب، والتوصل الى اتفاقات بشأن وضع دستور مؤقت، وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة، ولجنة مستقلة لوسائط الاعلام، وهيئة للوسائط السمعية البصرية. ويعتبر ذلك معلما تاريخيا على الطريق نحو إقامة ديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل استعداداته للمساعدة في العملية التي ستتوج بالانتخابات الديمقراطية في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤. ويسلم الاتحاد الأوروبي أيضا بأن انتقال جنوب افريقيا الى الديمقراطية يجب أن يشمل تعميرها الاقتصادي وتنميتها. ونحن نكرر عزمنا على الإسهام بالشكل المناسب في هذه العملية.

إن مواطني أعضاء الاتحاد الأوروبي يشاركون في جميع عمليات الأمم المتحدة في البلدان التي ذكرتها. ويقوم الاتحاد الأوروبي وبعض أعضائه، على أساس ثنائي، بتقديم المساعدة الى البلدان التي تجري فيها هذه العمليات.

وما برحنا نشهد منذ أواخر الثمانينات حركة هائلة من الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في افريقيا؛ ومن شأن ذلك أن يرسي الأسس لإقامة مجتمع أكثر انفتاحا وقادرا على تقرير مستقبله. وإننا نشيد بالأفارقة والقادة السياسيين الأفارقة الذين اتبعوا مسار الديمقراطية. وقد تعطلت عملية الديمقراطية في بعض البلدان، ولكن لا يسعنا إلا أن نرحب بالاستفتاء الناجح في إريتريا، الذي تمخضت عنه دولة مستقلة، ووضع نهاية سلمية لصراع دام ٣٠ عاما. ومما يثلج صدرنا أيضا الطريقة السلمية والفعالة التي أجري بها الاستفتاء في ملاوي.

وفي هذا السياق، تعتبر بوروندي حالة مؤسفة بصورة خاصة. فبعد مرور خمسة أشهر على أول انتخابات حرة وديمقراطية عرفها ذلك البلد، قضت محاولة الانقلاب بشكل وحشي على حركة الانفتاح والمصالحة الوطنية التي شرع بها بنبل كبير الرئيس نداداي. وسيؤيد الاتحاد الأوروبي مبادرات منظمة الوحدة الافريقية لتمكين السلطات القانونية من استئناف حكمها لبوروندي.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة البلدان الافريقية على النهوض بالديمقراطية. وقد دلل الاتحاد، على مستوى المجموعة وعلى مستوى دوله الأعضاء، استعداده للاستجابة بصورة إيجابية لطلبات المساعدة من أجل التحقق من الانتخابات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا مساعدة الحكومات على تشجيع الإدارة الجيدة للشؤون العامة واحترام حقوق الانسان.

إننا نؤمن بأن عملية التنمية تتطلب إقامة مؤسسات ديمقراطية حرة، ومشاركة شعبية، وحل المشاكل الاقتصادية الخطيرة لافريقيا. وقد قال الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة:

"لن تزهر التنمية دون أن يوازيها تقدم في ... الديمقراطية. فالسلم شرط أساسي للتنمية؛ ولا غنى عن الديمقراطية لنجاح التنمية

على المدى الطويل". (A/48/1، الفقرة ٩)

ويسرنا أن نشهد ظهور توافق في الآراء حول الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، وحول إقامة مجتمع تعددي ونظام حكم يستجيب لرغبات وحاجات الشعب. ونأمل أن تواصل منظمة الوحدة الافريقية تعزيزها لهذا التوافق في الرأي، ونؤكد من جديد التزامنا بمساعدة البلدان الافريقية في هذه العملية.

ولا تزال القارة الافريقية، على الرغم من وفرة مواردها، تعاني أيضا من مشاكل اقتصادية خطيرة. فهي تواجه انخفاضا في تدفق الموارد الخاصة، بما فيها الاستثمارات؛ وزيادة في عدد السكان؛ ومشاكل المديونية؛ والكوارث مثل الجفاف والتصحر - ناهيك عن الصراعات الداخلية والحروب الأهلية التي تكلمت عنها توا.

إن الاتحاد الأوروبي سيتعاون مع جميع المنظمات المعنية، للنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وفي هذا السياق، نعلق أهمية خاصة على التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، وإسهام تلك المنظمة في التعاون الاقليمي داخل افريقيا. واسمحوا لي أن أشير الى الصلات الوثيقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بالدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية من خلال اتفاقية لومي والسياسة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط. والاتحاد الأوروبي، على أساس عمق خبرته بالتكامل الاقتصادي، يرحب بآفاق التكامل التي تتيحها معاهدة أبوجا.

وفي الحقيقة، لا تزال افريقيا محور السياسة الأوروبية فيما يتعلق بالتعاون. وقد أتاح مؤتمر طوكيو المعقود مؤخرا فرصة جديدة للاتحاد الأوروبي لكي يؤكد على الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي للتنمية في افريقيا. وبعض البلدان المنكوبة بحروب أهلية وصراعات أخرى، لديها متطلبات كبيرة بوجه خاص. وفي شهر أيار/مايو الماضي، قرر الاتحاد الأوروبي تنفيذ مبادرة لصالح افريقيا، لا تقل قيمتها عن ١٠٠ مليون من وحدات العملة الأوروبية؛ وهذا المبلغ سيمول مشاريع إعادة التأهيل في عدد من البلدان الافريقية. وستدعم المبادرة إدخال تدابير المعونة بين برامج المساعدة الانسانية والبرامج الإنمائية الطويلة الأجل.

وتوجد مشكلتان في هذا المجال تشكلان مصدرا للقلق. المشكلة الأولى هي النمو السكاني الذي يعيق تحسين مستوى المعيشة في افريقيا. وسيمكننا مؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية من إيلاء المزيد من النظر الوافي لهذه المشكلة؛ وفي الوقت الراهن، علينا أن نسلم بأن الصلة بين السكان والتنمية لها أهمية حاسمة بالنسبة لافريقيا.

والمشكلة الثانية هي حالة أقل البلدان نموا، التي ينتمي حوالي ٣٠ بلدا منها لافريقيا. فلا يزال الكثير من هذه البلدان يتحمل عبء ديون ثقيل. والاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وقد أولي اهتمام خاص، في إطار برامج اتفاقية لومي والبرامج الثنائية لأعضاء الاتحاد الأوروبي، لمكافحة الفقر. وتشهد هذه الأولوية على رغبتنا في عدم المساس بالميزانيات الانمائية.

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن منظمة الوحدة الافريقية ستواصل القيام بدور هام في الشؤون الافريقية والعالمية، تطبيقا لمبادئ الميثاق وبالتعاون مع الأمم المتحدة. ونعتقد أن أواصر الصداقة والتعاون التي تربط بين أعضاء منظمة الوحدة الافريقية وأعضاء الاتحاد الأوروبي ستظل تتطور في السنوات المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د-٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة الوحدة الافريقية.

السيد سي (منظمة الوحدة الافريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الذي استمر منذ عام ١٩٦٥، عندما وقع اتفاق التعاون الأول بين المنظمتين، يدخل اليوم مرحلة جديدة. فهذا التعاون الذي اقتصر تقليديا على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يشمل الآن مجالات جديدة مثل الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم والتحول الديمقراطي.

ويفهم اليوم على نحو أفضل الترابط القائم بين السلم والديمقراطية والتنمية. إن الزيادة في أنواع جديدة من الأزمات في هذه الحقبة الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة جعلت من الضروري وجود تعاون

أوثق وأكثر استمرارا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن ثم، ما برحت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٤٨/٤٧، تتعاونان في محاولة تسوية الصراعات العديدة في افريقيا.

ففي رواندا، حلت الأمم المتحدة محل مراقبي وقف اطلاق النار التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية عندما تطلبت عملية السلم إرسال قوة لحفظ السلم من أجل تشجيع تنفيذ اتفاقات أروشا للسلم، التي وقعت تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية.

وفي ليبريا عملت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية سويا من خلال ممثلي كل منهما لجمع الأطراف المعنية على طاولة التفاوض ولتعزيز تنفيذ اتفاق ياموسوكرو الرابع. وقد أدت هذه الجهود إلى توقيع اتفاق كوتونو في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، الذي حرك عملية السلم مرة أخرى. وهنا تناشد المجتمع الدولي الاسهام في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ تحت إشراف مجلس الأمن. وبدون هذا الدعم، فإن أية عملية للسلم ستصبح هشة على نحو متزايد.

وفي الصومال، كانت المنظمتان تتشاوران بانتظام خلال مختلف مراحل الأزمة الصومالية. وقد أكدت منظمة الوحدة الافريقية أهمية السعي من أجل إيجاد حل سياسي، وشاركت بنشاط في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩٣ في أديس أبابا.

وبالمثل، في جنوب افريقيا، يعمل ممثلون من منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة معا على نحو وثيق في محاولة تعزيز الانتقال إلى مجتمع غير عنصري، وديمقراطي وموحد.

لقد كان هذا التعاون مفيدا في دفع قضية السلم في هذه الصراعات. ومن المرغوب فيه، مع ذلك، أن يزداد تعزيز هذا التعاون وأن يستدام بشكل أفضل، حتى يمكن التصدي على نحو أكثر فعالية للمشكلات المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم وبناء السلم. وهذا التطور يزداد أهمية على ضوء تأكيد الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277) وفي وثائق أخرى من جديد على عزمه المعقود على العمل على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية.

وقد أبدت منظمة الوحدة الافريقية، من جانبها، نفس التصميم. وعلى سبيل المثال، أكد إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن إنشاء آلية في إطار منظمة الوحدة الافريقية لمنع، وإدارة وتسوية الصراعات، المعتمد في حزيران/يونيه الماضي في الذكرى الثلاثين لإنشاء المنظمة، أنه ينبغي أن:

> "تتعاون منظمة الوحدة الافريقية وتعمل بصورة وثيقة مع منظمة الأمم المتحدة، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا صنع السلام، بل أيضا بالقضايا المرتبطة بحفظ السلام. وتلجأ منظمة الوحدة الافريقية - إذا ما دعت الضرورة - إلى منظمة الأمم المتحدة للحصول على الدعم المالي، والإداري والعسكري الضروري للأنشطة التي تنهض بها في مجال منح وإدارة وتسوية النزاعات في افريقيا، وذلك وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين". (A/48/322، ص ١٣٣)

وفضلا عن ذلك، وصف الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، السيد سالم أحمد سالم، رؤيته للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في رده على بيان رئيس مجلس الأمن بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز المنظمات والترتيبات الإقليمية بغية صيانة السلم والأمن الدوليين على نحو أكثر فعالية. وقد قال:

> "بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية، فإن تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية مع جهود الأمم المتحدة في سياق التسوية السلمية للنزاعات وصيانة السلم والأمن الدوليين ... يعني أن هذه العلاقة يجب أن تقوم بطريقة تكفل إمكانية الجمع بين المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة الإقليمية من ناحية، والمزايا التي تتمتع بها الأمم المتحدة من ناحية أخرى، بأفضل طريقة ممكنة. إن الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية تتحمل، بالطبع، مسؤولية أساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين وتمتلك موارد مالية ومادية أعظم. ولكن منظمة الوحدة الافريقية يمكنها أن تكون شريكا مع الأمم المتحدة، بثقلها السياسي كمنظمة مبجلة على مستوى قارة بأكملها،

وقربها من حالات الصراع، وخبرتها ومعرفتها الكبيرة بها، والتجربة الثقافية والتاريخية لأعضائها، ورغبتها السياسية في أن تحسم بنفسها مشاكلها الخاصة".

إن الاجتماع المشترك بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية المعقود من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ هنا في نيويورك، مدفوعا بتلك الاعتبارات، قام بصياغة توصيات هامة. ففي مجال الدبلوماسية الوقائية، أوصى بأن تساعد الأمم المتحدة منظمة الوحدة الافريقية في إنشاء نظام للإنذار المبكر، وأن تطور المنظمتان برامج تدريبية لموظفيها بشأن تسوية النزاعات. كما طالب الأمم المتحدة بأن تحاول تعبئة الدعم المالي والتقني اللازم من أجل تطوير القدرة المؤسسية لأمانة منظمة الوحدة الافريقية على منع ومواجهة الصراعات.

وقد أوصى الاجتماع المشترك بين أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بأن تنفذ المنظمتان على نحو منتظم أنشطة مشتركة لصنع السلم وحفظ السلم في افريقيا. وقد دعيت الأمم المتحدة إلى الاسهام في تعبئة الدعم المالي والإداري لأنشطة منظمة الوحدة الافريقية من أجل استعادة وصون السلم، وكذلك مساعدة منظمة الوحدة الافريقية على تنظيم برامج تدريبية للأفراد العسكريين من دولها الأعضاء التي قد تشارك في بعثات حفظ السلم.

وفيما يتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، أوصى الاجتماع المشترك بين الأمانتين بأن تتعاون منظمة الوحدة الافريقية مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة في إقامة هياكل أساسية، اقتصادية واجتماعية، فيما يتعلق بالمقاتلين المسرحين، والمشردين واللاجئين.

ويعتبر تعزيز عملية التحول الديمقراطي مجالا آخر ذا أولوية بالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية، ومجال للتعاون المطرد والمتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وفي تموز/ يوليه ١٩٩٠، حدد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، في إعلانهم الخاص بالحالة السياسية والاقتصادية في افريقيا والتغييرات الأساسية في العالم، موقف منظمة الوحدة الافريقية بشأن التحول الديمقراطي. وقد أكدوا في ذلك الإعلان، في جملة أمور، حق البلدان الافريقية في أن تقرر، بكامل سيادتها نظم الديمقراطية فيها، انطلاقا من قيمها الثقافية والاجتماعية، مع مراعاة واقع كل بلد، وضرورة كفالة التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب.

ومنذ اعتماد الإعلان، ظلت أمانة منظمة الوحدة الافريقية، التي تهتم اهتماما عميقا بالتحول الديمقراطي، تتابع عن كثب التطورات في الدول الأعضاء، وترسل مراقبين لمختلف الانتخابات. وحتى الآن، أرسل مراقبون إلى أكثر من ١٥ دولة عضوا في منظمة الوحدة الافريقية، لمتابعة انتخابات رئاسية أو تشريعية أو استفتاءات.

في بعض الحالات، أرسلت منظمة الوحدة الافريقية مراقبين من أجل مساعدة الدول الأعضاء على وضع الشروط التي تسبق إجراء الانتخابات. وهكذا، أسهمت المنظمة مؤخرا بنشاط في تنظيم وإجراء الانتخابات في الكونغو.

مع ذلك، تحتاج منظمة الوحدة الافريقية، بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة لدولها الأعضاء، إلى تعزيز هياكلها وتدريب الموظفين الفنيين في هذا المجال. والمنظمة التي تتعاون بالفعل مع عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، تتوقع أن تطور تعاونها مع الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن هذا التعاون بدأ بالفعل مع إجراء الانتخابات في مالي وارتيريا وتوغو.

إن منظمة الوحدة الافريقية ترغب، بصورة عامة، في أن يمكّن تعاونها مع الأمم المتحدة على مراقبة الانتخابات من تبادل المعلومات وتدريب الموظفين، ومن توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية، ومن قيام تنسيق وتعاون في الميدان.

إن الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية من أجل منع الصراعات وإدارتها وتسويتها في افريقيا، وتعزيز عملية الديمقراطية المتناسقة وجدت، في جملة أمور، لتهيئة بيئة سياسية على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية من شأنها أن تعزز التنمية والنمو الاقتصادي. والواقع أن منظمة الوحدة الافريقية، التي أنجزت تقريبا المهام الموكولة إليها في مجال مكافحة السيطرة الاستعمارية والعرقية، قررت أن تتحرك بثبات نحو حل المسائل الاقتصادية، واتخذت مبادرات للتشجيع على اعتماد سياسات تؤيد المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية وتزيد من سرعة التكامل الاقتصادي.

وهكذا، فمنذ التوقيع على معاهدة أبوجا التي أنشأت الاتحاد الاقتصادي الافريقي، ما فتئت أمانة منظمة الوحدة الافريقية تعمل على تطوير بروتوكولات من أجل إرفاقها بها، كما شنت حملة لإعلام الرأي العام الافريقي والدولي بها. كذلك واصلت المنظمة بذل جهودها الرامية إلى تشجيع دولها الأعضاء على أن تصادق على المعاهدة من غير إبطاء. وحسب وتيرة المصادقات الراهنة، ستدخل المعاهدة حيز النفاذ في وقت قريب جدا.

إن منظمة الوحدة الافريقية التي تتعاون عن قرب مع الأمم المتحدة - لا سيما مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وبغية جعل أحكام معاهدة أبوجا عملية، ترغب أولا في رؤية هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تدرج في برامجها الوطنية والإقليمية أنشطة من شأنها أن تعزز التعاون والتكامل الإقليميين؛ ثانيا، في رؤيتها تحاول تنسيق برامجها فيما بينها وأيضا مع البرامج التي ينفذها الاتحاد الاقتصادي الافريقي والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى؛ وثالثا، في رؤيتها تدعم إجراء الدراسات وتنفيذ البروتوكولات المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي الافريقي.

والمسألة الأخرى التي تتابعها منظمة الوحدة الافريقية عن كثب شديد هي تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. والمنظمة، في حين تحيط علما بالمبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة - لا سيما الأمين العام - من أجل زيادة وعي المجتمع الدولي، تود، مع ذلك، أن تؤكد على أنه يجب القيام بعمل واسع النطاق بغية كفالة تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة بموجب البرنامج الجديد، وإنه يجب اتخاذ تدابير من أجل إزالة العوائق التي تعترض الانتعاش الاقتصادي الافريقي، على سبيل المثال، الديون، وتدني أسعار السلع الأساسية ومشاكل الوصول إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مدى الأهمية الحاسمة لتنوع الاقتصادات الافريقية، ومدى أهمية حاجة المجتمع الدولي إلى تعزيز هذه العملية، لا سيما من خلال دعم إنشاء صندوق التنويع الذي اقترحه الأمين العام.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يشمل عدة قطاعات هامة. ففي الحقل الاجتماعي، تعاونت المنظمة مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية واللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل تنظيم المؤتمر الافريقي الثالث المعني بالسكان. وبالمثل، قامت المنظمة إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالطفل الافريقي، الذي ساعد المجتمع الدولي على إدراك المشاكل التي يواجهها الأطفال الأفارقة واتخذ قرارات رئيسية، بما في ذلك توافق داكار وإطار وخطة عمل تنفيذه.

هذه هي بعض العناصر التي رغبت في إثارتها تأييدا لما قاله صباح هذا اليوم رئيس مجموعة الدول الافريقية وممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لمناشدة مختلف الوفود تأييد مشروع القرار A/48/L.23.

ولا أرغب في أن أنهي كلامي دون شكر الأمين العام على الجهود التي يبذلها من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وعلى الخطوات التي اتخذها في تنظيم الاجتماع الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وأخيرا، على نوعية التوثيق العالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن البت في مشروع القرار A/48/L.23 تأجل إلى تاريخ لاحق يعلن عنه في اليومية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.